الجلسة الحادية عشرة بعد المائتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 21 شوال 1421(16/01/2001)
- **الرئاسة** : السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعتان وخمس وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة وخمسين دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

❖❖❖

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أعلن عن افتتاح الجلسة،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة للأسئلة الشفهية للسادة المستشارين وكذلك لاجوبة الحكومة عليها، قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جَدَّ من مراسلات.

لكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد علي لطفي، أمين المجلس :

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة المجلس بمشروعي قانونين محالين الى المجلس من مجلس النواب يتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 99-79 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 96-24 المتعلق بالبريد والمواصلات.

المشروع الثاني يتعلق بـ... مشروع قانون 00-56 يقضي كناش التحملات الملحق بالظهير الشريف رقم 393-76-1 بتاريخ 22 من جمادى الآخرة 1396 (21 يونيه 1976) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتهييئ خليج أكادير واستثماره السياحي، بالنسبة للأسئلة الشفوية توصلت رئاسة المجلس ب6 أسئلة شفوية و8 أسئلة كتبية شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

قبل البدء في الأسئلة الآنية أخبر المجلس الموقر أن السيد وزير التوقعات الاقتصادية سينوب عن السيد وزير التجهيز في حصة الأسئلة التي تهم هذا القطاع، وقبل ذلك توصلت الرئاسة بطلب إحاطة من طرف مجموعة من الفرق نبدأ أولا بطلب الإحاطة الذي تقدم به فريق التجمع الوطني للاحرار طبقا لمقتضيات الفصل 228، أذكر السيد رئيس الفريق المحترم أن الوقت محدد في 3 دقائق.

لكم الكلمة في 2 دقائق.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

عقدت الحكومة لقاء بمراكش حول السياحة على إثر المبادرة الملكية الهامة، التي نعتبرها التفاتة هامة لهذا القطاع الحيوي الشديد الحساسية والذي يعرف تراجعا خطيرا يضر بالإقتصاد للبلد، إلا أننا نسجل عدم الارتياح لعدم دعوة الغرف المهنية، ونعتبر اقصاءها تهميشا لمؤسسة دستورية مسؤولة، مما يترتب عنه غياب صوت المهني الذي كان حضوره سيساهم في إثراء النقاش الذي دار في مراكش.

السيد الرئيس،

نعلم أن من يمثل السياحة في البلاد حاليا في غياب غرف للسياحة هي غرف التجارة والصناعة والخدمات، واللقاء كان مهما جدا ولم يستدع رؤساء ولا أعضاء الغرف للمشاركة وإطراء النقاش في مناظرة مهمة كهذه، فنحن في فريقنا نسجل هذا الأسف عن التراجع لعدم استدعاء هؤلاء للمناقشة في هذا الملتقى، كذلك غرف الصناعة التقليدية التي تصرف منتوجها في الميدان السياحي، فهي كذلك غيبت وبدورنا نسجل هذا الأسف مرة أخرى، لعدم دعوة هؤلاء أو هاتين المؤسستين الدستوريتين في لقاء مهم كهذا، هذا الجزء الأول.

الجزء الثاني: حفاظا على احترام المؤسسة من طلب الإحاطة مرتين بعد أمطار الرحمة وبعد أن استبشر الفلاح خيرا وتنفس المغاربة الصعداء، نلاحظ ظاهرة خطيرة- السيد الرئيس- السادة الوزراء،- هو أنه المدخلات التي تكون فعلا الفلاحي اليوم بدونها تكون كل هذه المجهودات ذهبت سدى، هو أن أثمنة التغطية الأزوطية اليوم مفقودة من السوق، والتي هي موجودة الآن اللي هي موجودة تتداول بأثمان خيالية يصعب على الفلاح اقتنائها في الطريق السوداء، بالطرق السوداء، ونريد كذلك أن ننبه الحكومة الى هذه الظاهرة، فهذا المجهود يجب أن تتكاثف فيه كل نوي النيات الحسنة لضبطه وحسن توزيعه وتوفيره في السوق، فغيابه سيشكل ظاهرة خطيرة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد رئيس الفريق المحترم،

الكلمة في طلب الإحاطة الثانية تقدم بها رئيس فريق الوحدة والتعادلية الكلمة للمستشار محمد العربي القباج.

السيد المستشار محمد العربي القباج :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أريد إحاطة المجلس بالعقلية الجديدة التي أصبحت تتعامل بها السلطات العمومية أمام إضراب العمال، وما حدث في كل من مآس بالحمام إقليم الخميسات والسميسى بالجديدة الا دليل للعقليات التي أصبحت تستعمل لمواجهة مطالب المشروعة للشغيلة، كنا نتطلع أن تكون هذه التدخلات لتسوية النزاعات القائمة بين الشغيلة والمشغلين، ولكن أصبحت وسيلة لاستعمال الهروات والزراويط لقمع العمال وسلب حقوقهم المشروعة، وما حدث في مؤسسة سامي أيت ميمون بالخميسات حيث تم اعتقال مجموعة من العمال وأصدرت أحكام في حق 4 عمال بشهرين نافذة وغرامة 500 درهم، ذلك لكونهم طلبوا بتطبيق مقتضيات قانون الشغل فيما يخص الضمان الإجتماعي والتعويض عن الأقدمية وكذلك بعد القرار الذي اتخذته الإدارة بإحالة هؤلاء العمال الي مقاولين بصفة «سوطيرطو»وأمام هذه الممارسات بطبيعة الحال نعتبرها لا تهدف الى الخروج من النزاعات أو المشاكل التي تتخبط فيها الشغيلة، نتأسف لهذه المداخلات ونطلب إطلاق سراح المعتقلين الذين لفقت لهم التهم وهي وماحدث أيضا في السميسي نتيجة تعنت مكتب الشريف للفوسفاط الذي عمد على طرد عشرات العمال، ورغم المحاولات التي قام بها الاتحاد العام للشغالين بالمغرب منذ سنين لتسوية هذا النزاع وذلك بإرجاع المطرودين الى عملهم، سلكت السلطات وسائلها القمعية بهجومها على العمال والذي أدى الى إصابات بليغة لتقريب 12 عامل وكل مانخشاه هو أن تتكرر نفس الاحداث في كل من اليوسفية وآسفي نتمنى أن تتحرك الحكومة لانصاف هؤلاء العمال في إطار الحوار الهادف والهادئ بدلا من لغة العصا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، ننتقل الى طلب الإحاطة الثالث الذي تقدم به رئيس الفريق المحترم السيد احمد البنا. لكم الكلمة عن الإتحاد الدستوري.

المستشار السيد احمد البنا :

السيد الرئيس،

راه أنبنا السيد بريكة الزروالي في إحاطة المجلس بموضوع والأخ احمد المالكي إحاطة أخرى، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

له الكلمة، السيد المستشار المحترم بريكة.

السيد المستشار بريكة الزوالي :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

جئنا بهذا التدخل لان المناطق الجنوبية اعتبارا من أكادير نحو الجنوب تمر بظروف مناخية أفقدت المنطقة ما يربو على 65٪ من الكسب، خصوصا الغنم والماعز، وفي الدرجة الثانية الابل وعليه فإني باسم سكان الأقاليم الجنوبية والفلاحين بصفة خاصة أناشدك وزارة الفلاحة أن تعمل على نجدة الفلاحين والكسابين في أسرع وقت ممكن، وذلك لانقاذ ما يمكن إنقاذه من الكسب في الأقاليم، علما منا جميعا أن شمال المملكة والوسط أنعم الله عليهم بأمطار الخير والبركة، الشيء الذي سيساعد الحكومة على توجيه كمية كبيرة من العلف للجنوب، وتزويد الرحل بالماء.

السيد الرئيس،

المناطق الجنوبية عرفت جفافا لم يسبق لها أن عرفته عبر تاريخها، بحيث 6 سنوات من الجفاف المتواصل وكان على الحكومة أن تعالج هذا الوضع حتى لا تصل الحالة الى ما وصلت إليه، وللتأكيد من صحة ماجاء في هذا التدخل يمكن للوزارة أن تنفذ بعثة عاجلة الى المنطقة المتضررة للوقوف على الحالة المزرية التي تمر بها المناطق الجنوبية اعتبارا من أكادير نحو الجنوب،

شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة للمستشار السيد احمد المالكي.

السيد المستشار أحمد المالكي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة بإسم فريق الإتحاد الدستوري لاحاطة مجلسنا بأمر طارئ له انعكاساته الإقتصادية والمالية الوخيمة على الاقتصاد الوطني، بل إننا نعتبر هذه الأمور مهددة ومقيدة بدعائم مصداقية مؤسساتنا المالية، مما ينذر بخطر كبير على عجلة الاستثمار الأجنبي والوطني، وسيكون بمثابة الضريبة القاضية على الاستثمار الذي يعرف ركودا وجمودا كبيرا بسبب السياسة الاقتصادية الحكومية، لم تسارع الحكومة للحد من الظاهرة المستفحلة هذه الأيام في المؤسسات البنكية خصوصا بإقليم الناظور، إذ تم مؤخرا تسجيل عديد من الحالات الاختلاس من طرف مستخدمي الابناك بمدينة الناظور وهو الحدث الخامس من نوعه خلال 4 الاشهر الأخيرة.

وحسبما يروج لدى الأوساط المعنية بهذه المشاكل إن المبلغ المختلس يقارب 11 مليار سنتيم، منه ودائع البنك الوفا بالناظور، تم تهريبه الى مدينة اميلية المحتلة، حيث يتوفر مستخدمي القطاع البنكي على جنسية مزدوجة مما يسهل عليه تهريب الأموال واقتناء مملكات من منازل وعقارات بالديار الإسبانية، وهذه الوضعية تجعل المواطنين والرأي العام المحلي يتساءل عن المبلغ الحقيقي الذي تم اختلاسه، وما مصير الأموال المودعة لدى الأبناك التي عرفت حالات الاختلاس مما أدى الى جو من التشكك وعدم الرضى لدى كل زبناء

الابناك خوفا على أموالهم وودائعهم البنكية، مما يقلق طمأنينتهم، بل لقد امتد الخوف والقلق إلى افراد الجالية المغربية بالخارج والذين يحولون اموالهم الى هذه الابناك.

السيد الرئيس،

وقد بلغني هذا الصباح هاتفيا أن العديد من المواطنين المهاجرين بالخارج قد أغمي عليهم بعد معرفتهم بفراغ حساباتهم المختلسة ووقع إسخاف بعض الزبناء في المؤسسة البنكية ونقل الى المستشفى.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إن استفحال هذه الظاهرة سيؤثر سلبا على مصالح الاستثمار والتحويلات المالية سواء من الخارج أو الداخل ببلادنا، وسيكون الوقع أشد بالنسبة لاقليم الناظور والمناطق الشمالية عموما.

ولهذا ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها للحفاظ على مصداقية قطاعنا البنكي؟ وماذا ستفعل الحكومة في هذا الشأن؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم الذي طرح مشكل الاختلاس ننتقل الى قضية طارئة أخرى تتعلق بطلب من السيد رئيس فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن فله الكلمة.

المستشار السيد رئيس بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

حضرات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

الأمر يتعلق بإحاطة المجلس المحترم علما بقضية تهم عددا كبيرا من المواطنين، كان يود فريقنا، فريق الحركة الوطنية أن تعطى له الفرصة في إطار الأسئلة الآنية للتطرق الى موضوع شغل كل المغاربة أثناء العطل وبكيفية مستمرة ويتعلق الأمر بالهاتف النقال. ولهذا وجهنا مرتين متتاليتين سؤالا آنيا الى السيد كاتب الدولة المكلف بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام، نستفسره على غياب التغطية الشاملة وفي أثناء كل الأوقات وبالأخص اعياد العطل، ولكن مع الأسف لسنا ندري على أي سند قانوني اعتمدت الحكومة والمسؤول عن المواصلات في تجاهلهما لتنوير الرأي العام حول حقيقة ما يحدث.

وهذا مادعانا كفريق أن يلتجئ الى المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، لننبه الحكومة الى أن سؤالنا بالفعل آني ولازال حتى الآن آني وسيبقى كذلك، ما لم يتم الحسم بشكل نهائي في الإشكالية التقنية لكي تكون التغطية شاملة وفي أي وقت وفي أي مكان يريد المشترك الذي يدفع الثمن غاليا على أشياء قد لا يستفيد منها وهو ما لم يمكن قبوله، ليس فقط لان هذا حق من حقوق المشتركين في الهاتف النقال، ولكن كذلك لأن الشركة المسؤولة قامت وتقوم بحملة إعلامية واسعة لاشهار منتوجها وتعد بخدمات وتقنيات لا تلتزم بها، والآن وقد باعت الشركة جزء من رأس مالها، فإننا نطالب بأن يخصص جزء من تلك المداخيل الهامة لتحسين الخدمات، خدمات الهاتف النقال، ومرة أخرى نتساءل عن عدم إعطاء رد إيجابي لسؤالنا الآني.

وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة الآن لآخر فريق تقدم بطلب الإحاطة وهو فريق جبهة القوى الديمقراطية.

لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار السيد رحو الهليع :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

في الواقع إحاطتنا السيد الرئيس، سبق لاحد الفرق تدخل فيها ولكني سنؤكد.

السيد الرئيس،

هو بعدما انطلق موسم الفلاحي، الناس تدا بزات وحرثت وزرعت وبالرغم من الصعوبات التي سبق لنا أن تذاكرنا عليها وهي معروفة، والحمد لله جاءت أمطار الخير ورويت الأرض وكان النبات ممتاز، وهذا النبات هذا يحتاج في هذا الوقت هذا واحد النوع من الأسمدة كيسميوه الفلاحين الملح، ملح ديال 33 وإيلاماتدار شاي هذا الملح في وقته ومن بعدما صبت الشتاء ومن بعد ماكان النبات جيد، تتكون عندها واحد الانعكاسات خطيرة على المحصول يعني الكتار ايلا كان عادي سيعطي واحد 40 قنطار إيلا ماتدارت شاي هذه الملحة وفي وقتها ماغادي يفوت شاي واحد 10 أو 15 قنطار، فيعني الفرق جد واسع، ويعني المشكل كبير.

هذا النوع من الأسمدة، هذه الملحة هذه موجودة في السوق ولكن بكميات قليلة جدا وبواحد الثمن يعني غالي بزاف، بحيث كانت تتسوى ما بين 2000 و2400 ريال اليوم راه ب 4000 ريال وألقيتها، فهنا السيد الرئيس نطالب الجهات المختصة وبالخصوص وزارة الفلاحة، وزارة التجارة، وكذلك وزارة الداخلية للسهر على هذه العملية باش تكون هذه الملحة موجودة أي حال راه يعني ما يمكن شاي نديرها منين يتفوت واحد الشهر أو شهرين راه خص دابا، وتكون بثمن اللي هو معقول، ونطالب كذلك بالضرب على أيادي المتلاعبين في هذه العملية، لان هذا راه مصير الفلاحين ومصير العالم القروي، راه أكثر من نصف المغاربة يعيشون في هذا العالم القروي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

ننتقل الآن حضرات السادة الى الأسئلة الشفهية المدرجة... آه، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد بوزبع وزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

يعني أنا دائما أتساءل كيف أنه أصبح الآن تحولات هذا الفصل 128 إلى أسئلة يعني أكثر من آنية، ولكن ما تيبقى عنها جدوى إذا ماكانت شاي على الأقل كاين تحضير من طرف الحكومة باش يمكن لها يعني تجاوب، ولهذا إذا كنا غادي نبقى نستعمل هذا الفصل 128 بهذه الكيفية، أنا أقترح يتبلغوا ولو يعني في نفس الصباح، في نفس النهار تيبلغوا للحكومة باش يمكن، بما أنه الآن سيصبح هذا اجتهاد باش يمكن لنا نجاوب، يعني وريثما القانون الداخلي يعالج هذه القضية، يعني إيلا بغينا نعمل أسئلة أكثر من آنية احنا مستعدين، ولكن غير فقط لكي يكون الحوار مثمر، لابد من أن يكون هناك تحضير من طرف الوزراء المعنيين.

أنا فقط أتسلم جميع الإحاطات من طرف السادة المتدخلين وسأقوم بالواجب فيما يخص تبليغ الأمر الى الوزراء المعنيين، من أجل معالجة القضايا التي طرحت الآن، لكن كاين بعض الأشياء اللي خص لازم مانحاول نعطيو فيها توضيحات، واللي هي عندها واحد تأثير يعني بالنسبة لا لاقتصادنا ولا بالنسبة لسمعة المؤسسات المالية، وهي القضية التي طرحت من طرف الأخ المستشار اللي هو من الناظور والذي طرح القضية الآن ديال بعض الاختلاسات التي تعرفها بنك أو بنكين في الناظور، الذي يمكن لي قوله لكم على حسب علمي أن تعطات التعليمات لكي يفتح بحث يعني صارم فيما يخص الظروف ديال هذه الاختلاسات وحصرت الاختلاسات وحصر المسؤولين على تلك الاختلاسات، لأنه الى حد الآن نحن مطمئنين لأبناكنا ولمؤسسات المالية، ولكن إذا وقع انحراف من طرف واحد الفرع ديال واحد البنك في محل معين ماشي معنى هذا أننا نعمم

عدم الثقة على جميع الفروع ديال هذه الأبناك، في جميع الدول يتكون ناس منحرفين، وتيشغل بعض الفرص أو البساطة أو السذاجة أو الأمية ديال بعض الزبناء وتيسولى لهم على أموالهم، فهذه الظاهرة الآن الحكومة يعني انكتب عليها لان تكررت مرتين في بنكين في الناظور، وتعالج والملف الأول راه أمام القضاء والملف الثاني لما يكمل فيه البحث سوف يحال على القضاء.

إذن لابد من طمأنة الناس الذين يضعون أموالهم في البنك على أنها محمية وعلى أنه إذا أثبت القضاء بأن هناك مسؤولية للبنك فطبعا البنك لابد أن تخضع لحكم المحممة، فإذن حماية الأموال ديال الناس يعني هذا شيء اللي هو ضروري وحريصين عليه، وكاين تأمينات على هذا، ولهذا لا يمكن نهائيا أننا نسمح بتلاعبات التي يمكن أن يقوم بها ناس اللي ماعندهم شاي يعني روح المسؤولية واللي هما ما يتراعيو شاي لا المصلحة لا ديل أنفسهم ولا مصلحة وطنهم، فإذن اعتقد بأن هذه القضية راها منتهية وأنا سأبلغ كذلك يعني هذه الإحاطة الى الوزراء المعنيين بالأمر.

فيما يخص الأسئلة الآنية يعني تطرح واحد السؤال آني يتعلق بالهاتف النقال، أنا صراحة كل ماكنشوف بأنه كاين واحد سؤال الذي هو آني، إلا ونبادر إلى الإجابة عنه، ولكن راه تصل لنا عدد من الأسئلة التي ليست لها طابع الآنية ولكن راه تخضع لمسطرة ديال 20 يوم، لما يصل الوقت يقع الجواب، ولكن الظروف الذي يضع فيها السؤال راه حتى هي خصها نراعيها يعني احنا في الوقت اللي كنا في إطار التفاوض والى آخره وفتح رأس المال تنجيو نطرح واحد الحالة اللي هي ظرفية، كنا نعرف بأن في أيام الأعياد تيكون واحد الضغط على خطوط ديال التليفون، هذا شيء يقع في العالم كله، في المناسبات، فوقع واحد الضغط في واحد الفترة لأنه نظرا أولا لكثرة ديال التلفونات النقالة وثم كذلك نظرا للرخص، لأنه كانت أيام العطلة تيعمل واحد الأثمنة اللي هي جد مناسبة، هذه كلها تسببت في واحد النوع من الارتباك وربما في الحصول على الخط، ولكن هذا كان ظرفي، لكن الأمور دخلت الآن بكيفية عادية.

ولهذا نعتبر بأنه هذيك المؤسسة ديالنا اللي هي اتصالات المغرب يعني الآن عملت واحد تطور كبير جدا، واحنا تنعرف بأنها ضاعفت عدة مرات عدد المشاركين، وهذا يدل على الجدية وعلى كذلك المثابرة ديال الناس الذين يشتغلون والذين هم فعلا استطاعوا باش يوصل هذه المؤسسة الى أنه يصبح قيمتها في واحد الظرف الذي هو ديال الأزمة ديال هذا القطاع، توصل الى 35٪ التي وقع تفويتها تكون بذاك المبلغ، لهذا نعتبر بأنه خصنا نثق في مؤسساتنا وراه تعمل جميع جهودها الآن، وكاين واحد الخطة باش يمكن لها تزيد تقوي من أجهزتها وهذا هو السبب الذي جعلنا على أننا يعني ننفتح أمام الرأس المال الأجنبي باش يمكن له يعني كذلك نستفيذ من تقنيته ونستفيذ كذلك من تمويله لتحسين الخدمات في هذا الميدان.

وكيفما كان الحال في إطار أي اجتماع ديال اللجنة يمكن للوزير المعني بالأمر يمكن له أن يجئ يعمل عرض حول استراتيجية ديال الحكومة فيما يخص هذا المجال ديال الإعلام... آه ديال الاتصال يعني والتكنولوجية الحديثة بصفة عامة، السيد كاتب الدولة رهن الإشارة إذا وقع تحضير لاجتماع اللجنة مستعد باش يجي يبين سياسة الحكومة في هذا المجال المتطور.

بالنسبة لما يتعلق أنا متفق فيما يخص هذا شيء ديال الأسمدة الى غير ذلك، سأبلغه للسيد وزير الفلاحة يعني هذه التخوفات على أساس أنه الحكومة تعمل كل جهدها من أجل توفير السماد المناسب وخاصة الآن كاين واحد الظرف الذي هو حاسم من بعد الله تعالى رزقنا بمطر الرحمة خصنا نعمل كل جهودنا باش ماتضيع شاي الفرص من أجل توفير السماد، هذا الشيء الذي سأبلغه للسيد وزير الفلاحة، لكي يستجيب لهاته الاحاطة، شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير على مساهمته الايجابية وكذلك سننقل الاقتراح الايجابي الذي تقدم به فيما يتعلق بتطوير مقتضيات المادة 128، من النظام الداخلي، وإطلاع الحكومة على الأقل صبيحة يوم

الجلسة، شكرا السيد الوزير، إذا سمح المجلس هناك السيد رئيس فريق الحزب الوطني الديمقراطي، لكم الكلمة في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد سعيد التادلاوي :

السيد الرئيس،

غير - السيد الرئيس - في إطار نقطة نظام أريد أن أنبه الرئاسة في تسيير الجلسة، المادة 128 هي صريحة 3 دقائق، الآن هذه 23 دقيقة أمشى على البث ديال الاسئلة وعلى حساب الأسئلة اللي هي مبرمجة وعندها برنامج مقنن واللي هي مدرجة في جلسة اليوم.

أما فيما يخص القضايا الطارئة اعتقد أن المكتب كان قد أخذ قرار على أنه القضايا الطارئة تدرس في المكتب، وأنا ماشفت شاي أي شيء طارئ هنا، هذا يبدو أنا الذي فهمته هو أنه يبدو العياء على بعض الأشخاص والمماطلة ديال العمل، أنه حتى واحد ماكيجعل بأن المناظرة كانت، فاللي عنده شي ضرر يمشي يشوف القطاع الذي يهمه الأمر ويكتب له بصفة رسمية، وأنا أتأسف للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان جاوب، اللي تيجاوب على هذه الحالات الطارئة باستثناء الحالة الواقعية الصحيحة هي قضية الصحراء، قضية الصحراء ماجاوب شاي عليها، التي هي في الحقيقة قضية خطيرة والذي تكلم عليها السيد بريكة الزروالي وهي تهم القطيع اللي كيموت الآن مع الأسف ماجاوب شاي عليها، فإذا كان غادي يصبح داخل القبة أسئلة في وسط أسئلة خصنا نعرف هذا الشيء أ السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم، السطر الأول الذي يتعلق باستعمال الوقت كان في إطار نقطة نظام، فيما يتعلق بانتقاد مستشار لمستشار هذا كما تعلمون يمنعه النظام الداخلي، لأنه يمس الممارسة البرلمانية لكل نائب ولمستشار، لهذا إذا سمحتم ننتقل الآن إلى ...

فيما يتعلق بالوقت أذكر بأنه الساعة السادسة، لن نصل إلى الساعة السادسة وستغطى بإذن الله جميع الأسئلة، لأننا عادة نتوقف الخامسة والنصف أو سادسة إلا ربع، تبقى لنا واحد ربع الساعة دائما لم نستعملها، الآن السؤال الأول الآني الذي سنستهل به الجلسة موجه الى السيد وزير التجهيز حول الفياضانات الأخيرة ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة: أحمد المالكي- محمد عذاب- ادريس الراضي. الكلمة لأحد المستشارين لطرح هذا سؤال.

السيد المستشار السيد أحمد المالكي :

شكرا السيد المستشار،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

لقد تهاطلت على بلادنا كمية كبيرة من الأمطار بغزارة تبشر بالخير إلا أن قوة التساقطات قد تسببت في حصول أضرار جسيمة في الأرواح والمفقودين وكذا في ممتلكات وبيوت العديد من الأسر وإنهيار وحدات إنتاجية مختلفة بما فيها الحيوانات، كما أدت إلى انقطاع الطرق وسير القطارات مما حول مجموعة من المناطق الى مناطق منكوبة، ويرجع بعض حدة هذه الفيضانات الى كثافة تساقطات التي أدت الى ارتفاع سريع في حصيلة السدود دون احتساب الخسائر المتوقعة، ودون التحضير لتطويق الكارثة ودون إشعار السكان.

ولهذه الأسباب نستاءل- السيد الوزير المحترم- ماهي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لانقاذ الضحايا وتعويض الخسائر؟

ولماذا قامت السلطات العمومية بفتح أبواب بعض السدود دون إشعار السكان ودون اتخاذ الاحتياط اللازم لحماية الأرواح والممتلكات من قوة السيول وانسياب المياه الجارفة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير التوقعات للجواب نيابة عن... آه.

إذا سمحتم هناك اقتراح يدعو الى أن تعرض الأسئلة المرتبطة بالموضوع، فهناك سؤال ثاني موجه الى السيد وزير التجهيز حول الآثار السلبية الناتجة عن الفيضانات التي شاهدتها بعض الأقاليم للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر العسولي- عبد الله الشرقاوي- محمد سعدون، الكلمة للمستشار المحترم السيد العسولي.

السيد المستشار عبد القادر العسولي:

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

على إثر أمطار الخير التي عمت بلادنا مؤخرا والذي استبشر بها المغاربة خيرا والحمد لله عاشت عدة مدن وأقاليم من المملكة عددا من اضطرابات بسبب غزارة تساقطات مما خلف خسائر جسيمة مست بالبنيات التحتية وأودت بأرواح العديد من المواطنين، إضافة الى خسائر مادية متفاوتة الخطورة، وقد شكلت أقاليم ومدن تطوان، اخنيفرة، طات، العرائش، برشيد، بني أحمد أهم المناطق المتضررة، ونشير إلى الحالة المروعة التي تركها واد بن موسى بسطات والتي تذكرنا بما وقع سنة 95، وبالرغم من مرور 5 سنوات هاهي المأساة تعيد نفسها حيث انسابت المياه خارج الوادي مما خلف رعبا بحيث ضرب شبه حصار على المدينة بكاملها، من جميع المسالك والطرق المؤدية إليها من جهة أولاد سعيد، البروج، مراكش، البيضاء، بن احمد، كما انقطع التيار الكهربائي على مجمل أحياء المدينة مما جعل الجهات المسؤولة تتحرك بواسطة مختلف وسائل التدخل للحد من آثار الكارثة.

ونتيجة لذلك نتساءل عن عدم إنجاز المشروع الذي كان مبرمجا والذى سبق أن رصد له مبلغ مليار سنتيم، لحماية المدينة ونفس الحالة عرفتها كل من برشيد، وسيدي العايدي، وتطوان، والقصر الكبير، ومدينة أبي الجعد، وأولاد فرج، والبروج والكارة وأولاد عبو اغنيمين ورأس الغين، ومناحي سيدي حجاج، العرائش وسطات، ونشير أن ماوقع قد خلف 4 قتلى بتطوان و3 قتلى بسطات وعدد آخر من المفقودين، ناهيك عن الخسائر المادية كل هذا ناتج عن ضعف البنية التحتية، ناهيكم عن العزلة العديد من الدواوير بالعالم القروي نتيجة هشاشة المسالك بحيث أدت سيولة المياه الى تدمير جل القناطر، وفي نفس السياق ألفت انتاه الى أن مدينة بني أحمد كذلك عرفت بدورها هلعا من جراء فيضانات واد بوزيان الذي يعبر المدينة مما جعلها تنقسم الى شطرين منعزلين استوجب تدخل الطاقات والإمكانات المحلية المتواضعة للتخفيف من هول الكارثة.

وللتذكير فإن ما وقع لا يعد المرة الأولى حيث سبق للمدينة أن عرفت فيضانات مهولة خلال سنة 95 تسببت في أضرار مادية وبشرية جسيمة، وفاة تليميذين وعلى إثر ذلك أخذت وزارة التجهيز على عاتقها إنجاز دراسة تهيئة واد بوريان لحماية المدينة من الفيضانات، وبالفعل أنجزت الدراسة لكن كل ذلك بقي دون إخراج المشروع الى حيز الوجود، وعليه نطالب من الجهات المسؤولة إيفاد لجن للتقصي على وجه السرعة وتقييم حجم الخسائر وتعويض المتضررين وذلك برصد غلاف مالي استثنائي لهذه الغاية، كما نشير بهذه المناسبة الى ضرورة إتخاذ الاحتياطات اللازمة خاصة وأن مصلحة الارصاد الجوية كانت على علم بحجم التساقطات.

إذا كان من المفروض إنذار المواطنين وتعبئة كل الوسائل والامكانات لمواجهة الأوضاع كلما كانت غزارة الأمطار.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

السؤال الثالث الآني موجه أيضا الى السيد وزير التجهيز حول أضرار الفيضانات التى عرفتها بلادنا مؤخرا للمستشارين

المحترمين، السادة: الصوالحي بوزكري- حسن أبو العز- وحميد المودن.

الكلمة للمستشار المحترم السيد حميد المودن.

السيد المستشار حميد المودن :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

أدت تساقطات الامطار الغزيرة في آخر شهر رمضان الأبرك الى فيضانات غمرت عدة مناطق، وأقاليم بالمملكة، أذكر منها على الخصوص أقاليم سطات - تطوان - شفشاون - طنجة وأقاليم أخرى التي لا نعرفها، وحيث أودت هذه الفيضانات بأرواح العديد من المواطنين إضافة الى خسائر فادحة في الممتلكات والبنية التحتية.

ونظرا للأضرار والمضاعفات الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة التي خلفتها هذه النكبة الطبيعية نسأل الحكومة في شخص السيد الوزير حول التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها الوزارة آنيا ومستقبليا لمساعدة المتضررين ودعم وإعادة البنية التحتية المتضررة خصوصا في إقليم الشفشاون الذي يجب أن يعد إقليما منكوبا، شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد وزير التوقعات بالنيابة عن السيد وزير التجهيز.

السيد عبد الحميد عواد وزير التوقعات الإقتصادية (نيابة عن السيد وزير التجهيز) :

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

لابد أولا من الإشارة الى بعض الأرقام التي تستطيع أن تلخص الحالة فيما يرجع للتساقطات المطرية باعتبار أن حالة الجفاف التي كانت سائدة عوضت الآن بعدد من تساقطات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- بالنسبة للشاطئ الغربي المتوسطي ما بين فاتح سبتمبر وآخر ديسمبر 31 ديسمبر تزادت بالنسبة لسنة عادية، السنة العادية بالنسبة لنا هي المتوسط السنوي ما بين 1961-1990، 7و45٪.

- بالنسبة للشرق المتوسطي 3و38٪.

- بالنسبة لملوية 8و192٪.

- بالنسبة لطنجة 1و49٪.

- بالنسبة اللوكوس 5و47٪

- بالنسبة لورغة 6و30٪

- بالنسبة لسبو 8و70٪

- بالنسبة لحوض ابو رقراق 4و17٪

- لأم الربيع 2و23٪

- بالنسبة لتانسيفت ناقص-5و40٪

- بالنسبة لدرعة 2و86٪

- بالنسبة لزيز وكير وغيريس- 7و71

-بالنسبة لسوس- ماسة زائد 1و8

إذن هذه الأمطار ليست عامة وبالتالي هناك مناطق تعاني من عجز كبير، ومنذ قليل ذكر الأستاذ بريكة الزروالي الإشكالية التي تتعرض لها الأقاليم الجنوبية وليس لدي الوقت للافاضة في هذه الأمور، ولكن يمكن القول بأن هذه الأمطار مكنت من زيادة الفرصة لملء الأحواض المائية الجوفية وتحسين منسوب الآبار والعيون وبالتالي زيادة مخزون السدود في الفترة الأخيرة الى 7.4 مليار متر مكعب بدل 53 أي 53٪ من السعة الإجمالية للسدود.

ظاهرة الجفاف والحمولة المهمة تؤدى بنا إلى أن خزن الحمولات وخزن الماء هو شيء أساسي في استراتيجية الدولة، ولكن للإشارة إلى أن حوض اللوكوس والغرب وأبارقراق وطنجة لو لم تكن السدود التي أسست أو التي شيدت في الماضي لكانت الكارثة كبيرة جدا حيث أن الصبيب بالنسبة لسد الوحدة تجاوز 5000 متر مكعب في الثانية، وبالنسبة لسد وادي المخازن 3400 متر مكعب في الثانية، وبالنسبة لسد محمد بن عبد الله 2000، وبالتالي فإن العمل تركز في إفراغ الحمولات والإعلان عنها.

بالنسبة لتصفيح الحمولات بواسطة الإفراغات التي تتم عبر مصارف القهر بهدف إزاحة الأوحال أو عبر مفرغ الحمولات أو من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية الي آخره، وذلك على أساس التبؤ بالحمولات بواسطة شبكة التتبع، هناك شبكة ثالثة كانت قوية جدا تمكن من توقعات في الموضوع وبالتالي فكلما زادت التساقطات وزاد التطور كلما كان التوقع أمرا سهلا ولكن الفترة الحاصلة ما بين التوقع وما بين الأعمال الإيجابية الفعلية هي فترة ضئيلة جدا مما يمكن الصعوبة التي تواجهها الإدارة في هذا المجال، يمكن القول بأن وزارة التجهيز هي مهتمة باستمرار بهذه القضية حتى قبل نزول تساقطات، بأن هناك عمل مستمر هو إعداد آليات للتدخل، هو تنقية مجارى صرف المياه الى غير ذلك من أمور، ومراقبة المقاطع الطرقية، نحن نجد بأن عددا من الطرق قد انقطعت وبالتالي هناك بين ساعة و12 ساعة لإصلاح هذه الإنقطاعات.

وقد شمل هذا مدن سطات وخنفيرة وتطوان وعدد من الأقاليم وليس لدي الوقت للإشارة الى مختلف المناطق التي حدثت فيها تدخلات في هذا المجال، ويمكن القول أن وضع الخطوط الهاتفية مجمعة في رقم هاتفي محدد رهن إشارة مستعمل الطرق 24 ساعة على 14 ساعة، ساعد كثيرا عي تبيان مختلف الارتباكات والظروف المحيطة وإخبار المواطنين بما يفيدهم في هذا المجال.

يمكن القول كذلك الى أن مجموعة السدود المبنية في المغرب هي 96 سد، وأن فيما يرجع لسد النخلة الذى يقع على وادى النخلة ورافده هو واد الحجر، لا يغطي إلا 100 كلم، في حين أن حوض تطوان هو 1200كلم وبالتالي فهناك مجهود كبير يجب أن يعمم في المستقبل ومجموع الدراسات التي عملت بينت على أن هناك 70 موقع لإنجاز سدود جديدة لا محالة أن إنجاز هذه السدود تدريجيا في المستقبل وفي الأمد المنظور من شأنه أن يمكن من تفادي هذه الاختلالات التي هي لاتزال سائدة ولكن بشكل أقل من كان الأمر عليه في الماضي.

هناك مخطط وطني للحماية من الفيضانات وهو يهم ما يفوق 300 منطقة مهددة ويهدف إلى اقتراح تحديد تدخل كل القطاعات المعنية بكيفية واضحة واتخاذ الإجراءات التقنية والقانونية والمؤسساتية اللازمة من أجل تدبير أمثل لهذه المناطق، وكذا اقتراح برنامج عمل على المدى المتوسط والبعيد يشمل إنجاز منشآت مالية وشبكة للاشهار وتنظيم الانذار وإجلاء السكان وتقديم الإغاثة، وتتم هذه الدراسات باشراك جميع القطاعات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي.

وفي انتظار إنهاء هذا المخطط، قامت الوزارة- وزارة التجهيز- بإنجاز عدة الدراسات للحماية من الفيضانات، وقد شملت هذه الدراسات 29 مدينة ومركز من بينها خنيفرة - أوريكا - الناظور- وسطات- بن أحمد وبركان- إلى آخره، ويبقى علي عاتق الجماعات المحلية إنجاز هذه الشماريع حسب مقتضيات القانون الماء 1 - 95 .

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نشير إلى أن الوزارة أحصت بعد فيضانات 96-97، 267 نقطة انقطاع على الشبكة الطرقية، ولقد أنجز منها لحد الآن 141 نقطة والباقي مبرمج في المخطط الخماسي، بقي أن أقول بأنه حينما تحدث الفيضانات فإن الآلية المستعملة هي أنه في المرحلة الأولى أي في 24 ساعة تقع تعبئة جميع الوسائل المحلية على مستوى السلطة، الوقاية المدنية، جميع الوسائل الموجودة في عين المكان لصالح المتضررين وتعبئة الميزانية الإقليمية والجماعات- ميزانية الجماعات المحلية- لسد بعض الحاجيات في

هذا المجال، ويمكن القول بأن التدخل يقع كذلك لدى المؤسسات الموجودة في المنطقة من هلال الاحمر والتعاون الوطني..الخ.

هذا في المرحلة الأولى في خلال 14 ساعة إذن المرحلة الثانية وهي تعبأ فيها الوسائل والآليات لدى المؤسسات التابعة للحكومة المقاولات العمومية مثلا والتدخل في الأمور الهيكلية يتم على أساس دراسة الملفات وهذا يقتضي مدة معينة لا تتعدى عدة أشهر، وبالتالي فتقع مراجعة وبرمجة الاعتمادات من أجل إصلاح ما أفسدته الفيضانات، فمثلا القنطرة الأضرار التي تلحق بالقنطرة في خلال 24 ساعة يعمل على إحداث شيء بديل يمكن السكان من المرور وبعد ذلك الدراسات في خلال أشهر قليلة 3 أشهر أو 4 أشهر على الأقصى حينما تكون الدراسة جاهزة تعبأ الوسائل لكي تصلح هذه القنطرة.

إذن، يمكن القول بأن الفضيانات قضية موجودة في المغرب بنيوية وأن التقلبات الحاصلة فيما يرجع للناحية المناخية تؤدى الى حدوث هذه الفيضانات، ستظل هذه الفيضانات ما لم نستطع أن نعبئ جميع الروافد للأنهار وجميع وجميع الروافد الممكنة التي تعتملها السيول وبالتالي فهذا يقتضي استتمام جميع البرنامج المحدد، وقد قلنا بأن هناك في المغرب 92 برج وهناك إمكانية لاقامة 70 برج آخر وبالتالي فنحن في الطريق والنتائج المحصل عليها من خلال مواجهة فيضانات نهر سبو وحوض سبو بكامله وغيره من المناطق أدت الي أن ما شهدناه هو شيء كبير ولكن ما كان يمكن أن يكون أكبر لولا هذه السياسة الحكيمة التي سن لها جلالة المغفور له الحس الثاني بحيث أن المغرب يمكن أن نقول بأنه أصبح يتحكم في الماء تدريجيا أكثر فأكثر واعتقد أن الحكومة واعية بهذه القضية وأن الإستثمارات في هذا المجال هي استثمارات مهمة، ويمكن أن تتقوى إذا أفسح المجال لموارد جديدة إذا تمكنت الحكومة من موارد جديدة للتعجيل وتكثيف هذا المجهود المبذول، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هناك من تعقيب، هناك آه السيد المستشار، السى الصوالحى، لكم الكلمة.

السيد المستشار الصوالحي بوزكري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في الواقع تتبعنا بإمعان الخطاب الطويل للسيد وزير التوقعات الاقتصادية، وهو يجيب على سؤال آني تعلق بنكبة طبيعية تجلت في الفيضانات التي أصابت عدة أقاليم، ففي الواقع لم نستطع أن نفهم ما قرأه السيد الوزير ونبقى نشك في أن هذا الخطاب حرره السيد وزير بصفته وزيرا للتوقعات وليس من إنشاء أو تحرير قطاع التجهيز.

السيد الوزير،

المواطنين الذين أصيبوا بهذه النكبة الطبيعية لم يطالبوا منكم التفسير، حتى هم في نفس الوقت أو في الوقت الذين يستبشرون بأمطار الخير التي تهاطلت على البلاد، لم يلمسوا من الحكومة على الأقل حضورها في الميدان ولو غير لتقديم التعازي في الضحايا والوفيات والقتلى، فضلا عن الخسائر المادية الجسيمة التي الحقت بهم، فالحكومة لمحت كعادتها وكما لاحظنا منذ قليل بأنها غير منسجمة حتى مع أغلبيتها، فسمعنا إلى الكثير من التنديد بالسلوكات الحكومة، إزاء فرقاء وإزاء شركاء وكان الأجدى أن تنسق معهم، وأن يجنبونا ضياع 45 دقيقة، للاستماع الى أمور كان بالإمكان أن تنسق فيها الأغلبية مع حكومتها، فماذا نقول نحن في المعارضة، أغلبية المستقبل إن شاء الله؟

فمرة أخرى نقول للحكومة أن البنيات التحتية جد هشة، فالطرق انقطعت والأقاليم انعزلت، فسطات كما قيل انعزل عن باقي المدن المحيطة به، وشفشاون وتطوان وكما قلت لم نلمس من هذه الحكومة ولو حضور في شكل وفد وزاري أو بعثة حكومية تنتقل الى عين المكان وتقدم المواساة وتقدم التعازي الى المصابين وتقف عن هول الكارثة التي حلت بهذه المناطق، أما أن نستمع الى... وكأني أستمع إلى نشرة جوية وإلى ظرف فيما يتعلق ببناء السدود، وهذه

السياسة التي كانت تناهضها الأغلبية الحالية، المعارضة السابقة، هاهي اليوم تعترف بمزايا السدود، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد سعدون، لكم الكلمة.

السيد المستشار محمد سعدون :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

استمعنا بإمعان الى العرض القيم الذي ألقاه السيد الوزير، وهذا العرض كنا ننتظر منه أن يكون مفصلا أكثر وخاصة أن السيد وزير التجهيز قام بجولات في بعض الأقاليم وكنا ننتظر منه وأطلب من السيد الرئيس بأن يحدد اجتماع اللجنة ليحضر السيد الوزير من أجل أن يعطينا الإجراءات الممكن اتخاذها بالنسبة للناس المتضررين سواء في تطوان، في العرائش، في القصر الكبير، وفي سطات وغيرها من الأماكن المتضررة.

وهذه الكوارث التي نتجت ترجع إلى أسباب من الموروث القديم، لأنه البنية التحتية هي ضعيفة وفعلا تقر بأنها ضعيفة وخاصة أن بعض الدراسات والإنجازات كان يجب أن تحقق وللأسف لم تحقق، فمثلا في القصر الكبير مكتب الإستثمار الفلاحي كان عليه أن ينجز حزاما واقيا لوقاية المدنية من السيول والفيضانات التي تطرأ عليها منذ سنة 1980، ولحد الآن لم تنجز، وبالنسبة لواد المحنش بتطوان كان يجب على وزارة الأشغال العمومية أن تقوم بإنجاز بعض السدود لوقاية المدينة من الفيضانات المتكررة، وبالنسبة لابن احمد كان يجب أن يخرج الى حيز الوجود مشروع واد بوريان، وللأسف أن التأخير بإنجاز هذه المشاريع هي التي تتسبب في الكارثة، ولذلك ألح على السيد الرئيس بأن يبرمج لها فى اللجنة اجتماعا مع السيد وزير التجهيز، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة للمستشار المحترم السيد المالكي.

السيد المستشارأحمد المالكي :

غير ماشي تعقيب، غير مثال للسيد الوزيرو فعلا الكوارث الطبيعية، ولكن السيد الوزير هل وزارة التجهيز عاجزة، أعطيكم غير واحد مثال الطريق الرئيسية بين تاوريرت والناظور القنطرة في الفيضانات الأولى تقطعت ما يزيد عن 3 أشهر، مازالت لم تصلح آ السيد الوزير، الطريق مازال مقطوعا، غير مثال، بلا ما نعقب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير هل لكم أن تعقبوا، بطبيعة الحال.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة للملاحظة الأخيرة أنه القنطرة مقطوعة، قلت منذ قليل بأن حسب نوعية العملية، إذا كانت الأضرار قوية جدا بالنسبة للقنطرة، فلا يمكن الارتجال فيما يرجع لإصلاحها بين يوم وليلة، بحسب الأضرار التي تصيبها، إذن لابد من الدراسة، يمكن يكون تأخر، ماكيمكن شاي يقول الإنسان أنه مايكون شاي تأخر، ولكن على أي حال هناك حسب كل حالة مدة زمنية قصوى ودنيا، بالنسبة للمدة الدنيا يعني الحاجة اللي غادي يخصها شهرين ديال الدراسة لازم خصها شهرين للدراسة والا غادي تعمر القنطرة وغادي تولي تطيح من بعد مباشرة في أول مناسبة قادمة، قلنا أنه الدولة تعمل دائما حلول موقتة في إنتظار الحل النهائي على أي حال ماكنتصور شاي أنايا أكثر من 3 أشهر أو 4 أشهر بالنسبة لشي حاجة من هذا القبيل الا وتكون تصلحت.

اللي بغيت نقول هو أنه بالنسبة لوزير التجهيز كلنا نعرف ديناميكيته شفاه الله، لأنه ماجاء شاي لهذه الجلسة لأنه خضع لعملية جراحية شفاه الله، ولكن نقول بأن السيد وزير التجهيز هو

إنسان متحرك، يتحرك من أقصى المغرب الى أقصاه وكلما كانت هناك قضية الا ويذهب في عين المكان، ولم نر أحدا يتحرك مثله في مثل هذه المناسبات، إذن مشى للشمال ومشى لعدد من المناطق .

إذن إذا سمحتم السيد الرئيس أضيف قضية وهي أنه بأمر من صاحب الجلالة نصره الله، تعمل الآن الوزارة الأولى، بتعاون مع الوزارات المعنية بمراجعة وضع الحساب الخاص للوقاية المدنية وتمكين الوقاية المدنية من أن تقوم بدورها أكبر مما تقوم به الآن، باعتبار أن الوسائل المحدودة الموجودة لديها، وبالتالي فهذه القضية هي آخذة من الدولة بالعناية الكاملة، وبالتالي كما نعلم بأن العجوزات الاجتماعية الموجودة في البلاد لا يمكن استيعابها بين ليلة وضحاها وبالتالي فالمجهود هو مجهود جماعي، واعتقد أن وزير التجهيز جاهز لكي يأتي الى اللجنة المعنية إن شاء الله ويقدم الإيضاحات والدقائق الكافية،المطلوبة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، الآن ننتقل إلى بقية الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال والى السؤال الموالي الموجه أيضا الى السيد وزير التجهيز حول إنجاز الطرق الإقليمية والجهوية للمستشار المحترم السيد أحمد الشرقاوي، لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار أحمد الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

قبل التطرق لصلب السؤال، لابد من الإشادة بالأعمال الجليلة التي قامت بها الحكومة في إطار البرنامج المخصص للجفاف، الذي يتمثل في تزويد العالم القروي لافيما يخص الماء الشروب ولا كذلك فتح بعض المسالك لفك العزلة عن المواطنين وكذلك كهربة بعض القرى، الا أن هذه الأخيرة أغفلت الطرق الإقليمية أى الثلاثية سابقا، الطرق التي أغفلت والبعض فيها أتلف منذ عهد الاستعمار، الحكومة غفلت هذه الطرق هذه رغم بأن كتأدي واحد الخدمات داخل القرى وربط الجماعات بعضها ببعض، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح الطرق الموجودة.

وسؤالي يتمحور بعض المتطلبات التي كنطلب من الحكومة تسير في نهج سياستها التي خصها تنهجها مجددا! هو في إصلاح الذي تقوم به داخل قارعة الطريق، اللي هي كتقوم به من سنة لأخرى، فيما يخص بتبني، هذا الإصلاح هذا اللي هي الطريق عرضها 3 أمتار الشيء الذي يتضايق فيه جميع السيارات المارة.

كنطلب الحكومة باش تبدل هذه الاصلاحات هذه داخل الترشيد النفقات بوضع أو تزفيت قارعة الطريق فمتر من هنا ستصبح الطريق فيها 5 أمتار واصلاحات التي تقوم بها اللي احنا أحصيناها دابا كتعطي للكيلو متر أعطيه كمثل كان الكيلو متر كيتقام ب 50.000 درهم أو 60000 درهم اللي ماكتديش حتى لسنة، ما كيكملها شاي، أما بتهمة اما ايلا دارت وعبدت ذاك المتر من كل... من اليمين أو من الشمال فكيتقام عليها ب 300.000 درهم، واللي هي كتطول واحد 10 أو 12 سنة، فالمطلوب هو هذا من الحكومة باش.. لترشيد النفقات وتسهيل وتجنب جميع حوادث السير، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التوقعات الاقتصادية :

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة للطرق سواء كانت وطنية أو جهوية أو إقليمية، فإن هناك معايير متعددة تستعمل في استقرار الإستثمار أولا ونوعية الإستثمار وحتى نوعية البناء بطبيعة الحال، من هذه المعايير حركة السير وطبيعة التربة والعوامل المناخية وذلك بهدف تحديد نوعية

الأشغال الواجب القيام بها، وبالتالي الطرق المعبدة التي لا يتعدى عرضها 3 أمتار كما ذكرتم تمثل 11٪ فقط من الشبكة الطرقية المعبرة، والحكومة واعية بهذه الإشكالية التي يطرحها السيد المستشار المحترم، وفي المخطط هناك 600 كلم سنويا من هذه الطرق توسع وبالتالي توسيع عرض قارعة الطريق الضيقة هو رقم مهم 600 كلم ماشي سهلة بطبيعة الحال لكي يحد من هذا الطموح هو عدم توفر الإمكانيات اللازمة. يمكن أن نقول بأن قضية الصيانة في المغرب وضعت الإشكالية الكبرى حيث أن الطرق كانت في حالة.. في فترات معينة في حالة سيئة جدا ولكن أعتقد أن... نعتقد أن هذا التدهور أخذ في الإنحسار باعتبار أنه الآن 60٪ من مجموع الاعتمادات المرصودة لقطاع الطرق هي موجهة لصيانة الطرق، لصيانة الشبكة الطرقية، ويمكن القول بأن الحفاظ على مستوى خدمات هذه الشبكة على الأقل تركها على الأقل في حالتها الراهنة حيث تعمل علي تقوية وتكسية مايفوق 1700 كلم سنويا، وبالتالي الدراسات الإستشكافية التي تعمل كل سنة بينت على أنه 65٪ الآن من الطرق في المغرب توجد في حالة حسنة، وربما أنه الرقم كان 38 إلى 40٪ قبل سنوات قليلة، ويمكن القول بأن هذه القضية ديال الصيانة واضعة مشكل كبير في المغرب سواء بالنسبة للقناطر أو بالنسبة لكذا، ربما كاين واحد 160قنطرة اللي خصها تتبدلالخ.

على أي حال المخطط دارس هذه الأمور هذه، والأهداف اللي كيحطها هي أهداف دنيا بطبيعة الحال إذا توفرت الوسائل يمكن توسيعها.

بقيت نقطة وهي أن فك العزلة، هذا برنامج مهم والوضع الذي كان هو حوالي 1000 كلم، 900 إلى 1000 كلم سنويا، ربما الآن الإنجاز يتجاوز 2700كلم- 3000 كلم سنويا، بمعنى أنه فك العزلة هو كما تعلمون الآن من الأمور الأساسية التي هي داخلة في استراتيجية الحكومة للتصور الشمولي للتنمية القروية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هل هناك تعقيب السيد المستشار المحترم السيد الشرقاوي.

السيد المستشار احمد الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ردي وتعقيبي، أنا سأعطيكم مثل الذي هو يحد في إقليم سطات مثلا وفي دائرة الكارة، فكاينين طرق منذ 1952 لم يقع بتاتا فيهم الإصلاح بتاتا، والطريق 1083 التي هي هذه السنة هذه، تصلحت بالدفني، ففي شهرها في نفس الشهر مابقات شاي كتبوز، فرغبتنا للحكومة هو إصلاح هذيك الطرق باش ماتمشيش، راه كنضيع فيها، نصلح هذوك الطرق على الأقل باش نحتفظ بهم ريثما نوسعوهم، فراه ماكيوقع شاي فيهم- السيد الوزير- جل الطرق راه ماكيوقع شاي فيهم إصلاح، الا الطرق الوطنية أو الجهوية، أما الطرق الإقليمية راه ماكيوقع فيها إصلاح، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

ننتقل الآن الى السؤال الموالي موجه كذلك الى السيد وزير التجهيز حول استغلال مقالع رملية للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري واعمارة ح اعمارة- محمد صالح قميزه- زهير حسن- عبد الله بوزيد وحسن زهير.

الكلمة للمستشار المحترم السي حسن.

السيد المستشار حسن أو تغلي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد كثر الحديث عن وضع حد لسياسة الرهان، والامتيازات الغير المشروعة، وفي هذا الإطار نتوجه إليكم السيد الوزير بمجموعة من الأسئلة، طالبا منكم تنوير الرأي بشأنها.

- هل لديكم تصور للطريقة الانسب لاستغلال مقالع الرمل، تراعي من جهة حاجيات المواطنين، الى هذه المادة الحيوية؟ ومن جهة أخرى المحافظة على توازن البيئة؟

- وهل من مراجعة لطريقة توزيع رخص الإستغلال ولمدة صلاحيتها؟

- وأخيرا لماذا لم يسبق لنا أن سمعنا أوقرأنا عن معاقبة من يعملون على استنزاف رمال الشواطئ وتشويه معالمها وكأن كل شيء على ما يرام؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير التوقعات الاقتصادية.

السيد وزير التوقعات الاقتصادية :

بالنسبة للمقالع طبعا هذا هو موضوع أصبح موضوعا سياسيا، باعتبار أنه في الحقيقة ماذكرتم- السيد المستشار- له ارتباط بقضية الرهان، وهذه القضية، تعالج بشكل جدي وربما أن معالجتها ستزداد جدية في المستقبل، أقول بأن المقالع حسب نوعية العقار هناك أراضي الجموع، مقالع متواجدة على أراضي الجموع مقالع متواجدة على الملك الغابوي والملك العمومي البحري، أو أراضي الخواص، وبالتالي نظرا لتشعب نظم القانونية لهذه العقارات وبهدف توحيد المسطرة المطبقة على المقالع وتعزيز طرق المراقبة وعقلنة استغلالها وفي انتظار صدور قانون جديد ينظم عملية استغلال المقالع، أعدت وزارة التجهيز بتاريخ 8 يونيه 1994، بتنسيق تام مع وزارتي الداخلية والفلاحة دورية مشتركة حول فتح واستغلال ومراقبة المقالع.

حيث تم إحداث لجنة اقليمية مشتركة لمتابعة قضايا المقالع، ولوضع حد لظاهرة استغلال المباشر لرمال الشواطئ ولاستنزاف الذي كانت تتعرض له والحفاظ على جماليتها وأمام ارتفاع الطلب على مادة الرمال وبعد عدة الدراسات، عملت وزارة التجهيز على إحداث أسلوب جديد لتوفير مواد البناء الملائمة دون المساس بالوسط البيئي، حيث شجعت على استعمال رمال الجرف في البناء وتبنت في هذا الإطار المسطرة التالية لاختيار المتدخلين.

- إعداد كناش للتحملات خاص باستعمال الرمال القعرية عن طريق الجرف.

- إعداد قانون للمناقشة يحدد بشفافية معايير المتنافسين.

- نشر إعلانات طلبات العروض المفتوحة بالجرائد الوطنية.

- لصق الإعلانات بالأماكن العمومية.

- استدعاء المتنافسين لحضور جلسة فتح الأظرفة وتمنح رخص استغلال رمال الجرف في إطار كناش لتحملات يحدد شروط التقنية وحقوق والتزامات الشركة المرخصة لها.

- تحديد موقع وعمق الاستخراج.

- عدم تجاوز المنطقة المحددة.

- عدم تجاوزا الكمية المرخص بها.

- توقيف عملية استخراج الرمال خلال فترة الراحة البيولوجية.

- عدم استخراج الرمال ليلا.

- إعداد دراسة تقنية حول الانعكاسات المشروع... الخ.

وبالنسبة للمراقبة، فإنها تتم من قبل جميع من يخول لهم القانون هذه الصلاحية كالسلطة المحلية ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني وموظفي وزارة التجهيز والمياه والغابات مع أنه في حالة ضبط مخالفات بالنسبة للملك العمومي البحري مثلا فإنه يتم بإصدار أوامر بالدفع في حق كل من ضبط متلبسا باستخراج الرمل بدون الرخصة وذلك فى طبقا للقانون المتعلق بمراقبة الملك العام

البحري الذي ينص على دفع 500 درهم عن كل متر مكعب مستخرج بدون رخصة.

والذي أريد أن أؤكده هو أنه إعطاء رخص المقالع هي قضية تتعلق باللجنة لا تتعلق بوزارة التجهيز مباشرة ولكن بلجنة إقليمية يرأسها السيد العامل ويوجد ممثلون فيها عن جميع الوزارات والمصالح المعنية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هل هناك من تعقيب السيد المستشار السي المنصوري.

السيد المستشار محمد المنصوري :

السيد الرئيس.

غير بغينا باش نشكركم على هذا الجواب هذا، فكما لاحظتم معنا على هذا الجواب آه، هذا السؤال مطروح للسيد الوزير الأول بحكم على أنه هذه القضية هذه تهم عدة قطاعات ما بين وزارة السياحة ووزارة المياه والغابات، وزارة التجهيز، وزارة الداخلية والخ، السياسة الموخوذة من الحكومة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أنه بعض الناس الذين هم كافحوا من أجل تحرير هذه البلاد أو أسدوا خدمات لهذه البلد، توصلنا أخيرا لما جاءت هذه الحكومة هذه، لأنه كما تعرفون السيد الوزير كانوا هناك تجاوزات، لان في الواقع الذي يستفيذ من هذا الشيء وهم أناس لا علاقة لهم بالخدمات الذين هم يقومون بها من القلب وأذكر مثال وهو الطحين، السكر، رخص متاع البحر، الصيد البحري وجميع المجالات حتى من الناحية ديال مواد ديال الأسمدة، كنا طلبنا قلت أقبايلا هذه الحكومة، حكومة التي هي منبثقة من الشعب وإلى الشعب كانت ما بين السمائل التي هي ستتخذها وهو محاربة الامتياز، نلاحظ مع الأسف في فريقنا على أنه الامتيازات مازال هي ، هي، وأنه التغييرات ماكاين شاي وكنشوف بأنه الرمال تتحيد مابقات شاي في البحر بحيث أنه هو السياحة ديالنا ستتخذ ضربة، اقتصادنا في البلاد بأنه الرملة محتاجين لها وسنكون وماشي بعيد على أنه مضطرين باش غادي نجيبه من الصحراء.

فالسيد الوزير، تتعرف بأنه كاين هناك توازن بيئي، وراكم وصلتم لها في جوابكم، ولكن أعطيتمونا منظور وزارة التجهيز ونحن سؤالنا الذي هو مطروح وبلا شك أنكم فهمتوه، على أنه مطروح على الحكومة ككل: ماهي الإجراءات اللي هي الحكومة تنوي اتخاذها من هذا التزييف وهذا الاستغلال العشوائي متاع خيرات البلاد اللي هو حقيقة جميع المغاربة واقفين عليه، لا البناء ولا منين تنبغيو العمولة نلقاو فاين غادا، ولو نجلس فوق الحجر باش غادي نشوشو، وهذا بدون شك، والحكومة كتجي كتقول لنا بأنه بغات تطور السياحة وهي تتنزف الخيرات اللي هي كيمكن تعطينا أكثر؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير.

السيد وزير التوقعات الاقتصادية:

السيد المستشار المحترم،

هذه الحكومة لم تعط امتيازات فيما يرجع لهذا القطاع، القضية ليست قضية حكومة بمعنى الدقيق باعتبار أنه بمعنى مباشر قلت بأن هذا الاختصاص مخول على مستوى الأقاليم، وأنتم تدركون أن تحويل هذا الاختصاص يؤدى الى إشراك عدد من الفعاليات المحلية، أو السلطات المعنية من إدارة وغيرها في اتخاذ القرار، وبالتالي الحكومة ضد الامتيازات في هذا النوع من الامتيازات ولم تعط شيء من هذا القبيل، يمكن أن تقول لماذا الحكومة لم تمنع الامتيازات السابقة ولم تلغها، هذا أمر مازال ما تحدث شاي، إذن هذا هو، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الآن ننتقل الى سؤال موجه أيضا الى السيد وزير التجهيز، حول تنفيذ بعض المشاريع التنموية في الأقاليم الشمالية للمستشارين المحترمين السادة: محمد الفضيلي- حسن القيشوحي-

محمد الامين- احمد الجوهري- عبد الحميد بنعلوش الكلمة للمستشار المحترم السيد الفضيلي.

السيد المستشار محمد الفضيلي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

كما تعلمون قام صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بزيارة مباركة للأقاليم الشمالية خلال شهر أكتوبر لسنة 1999، ودشن خلالها عدة مشاريع تنموية هامة في مختلف المجالات ومن بينها مشروع التزويد بالماء الصالح للشرب لفائدة بعض المناطق التي تعرف خصاصا كبيرا لهذه المادة الحيوية بنيجة توالي سنوات عديدة من الجفاف، وأرصدت لهذا المشروع اعتمادات مالية مهمة تناهز 34 مليار سنتيم، ومن المقرر أن تستفيد منه كل من مدينة مضار ومدينة الدريوش ومدينة بني الطيب وتفريست وبعض المراكز القروية المجاورة وسكان كانوا قد استبشروا خيرا ولازالوا، ولكن طال الانتظار.

لذا، نسألكم- السيد الوزير- متى سيبدأ في إنجاز هذا المشروع؟ وماهي المدة التي سيستغرقها المشروع؟ أي إنجاز المشروع وماهو عدد سكان الذين سيستفيدون من هذه المشاريع أو من هذا المشروع؟ وماهي المراكز التي سيشملها توسيع الاستفادة من هذا المشروع؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسدي الوزير،

السيد وزير التوقعات الاقتصادية نيابة عن وزير التجهيز:

السيد الرئيس،

أشكر السادة المستشارين على هذا السؤال وأود أن أشير الى أن المكتب الوطني للماء الصلح للشرب مساهمة منه في تنمية العالم القروي والأقاليم الشمالية برمج إنجاز مشروع مهم لتزويد مراكز مضار والدريوش وتازطوطين وبن الطيب وتافريست والدواوير المجاورة لفائدة ساكنة تناهز 70.000 نسمة.

وسيتم إنجاز هذا المشروع على ثلاثة أشهر، الشطر الأول ويهم تزويد مراكز ميضار والدريوش وتازطوطين وبن الطيب وتافريست ويشمل مد قناة رئيسية للجرف إنطلاقا من محطة المعالجة الناظور على طول 64 كلم، بصبيب 86 لتر في الثانية لتزويد ميضار والدريوش وتازطوطين وكذا مد مأخذ لتزويد ابن الطيب وتافريست على طول 27 كلم مع تقوية الخزن والتوزيع بكلفة 162 مليون درهم.

وقد تم الشروع في الأشغال في أكتوبر 2000 ومن المنتظر أن يشرع في الاستغلال تدريجيا ما بين شهري ديسمبر 2001 وأبريل.

الشطر الثاني ويهم تزويد دار الكبداني و40 دوار مجاورا سيتم تزويد الدواوير المجاورة في إطار البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي، وذلك بمد 100 كلم من القنوات وبناء 50 سقاية عمومية و4 خزانات بكلفة إجمالية قدرها 26 مليون درهم، وقد تم إنجاز الدرسات الأولية للمشروع على أن يتم الشروع في الدراسات المفصلة في غضون شهر مارس 2001، لتصبح جاهزة في شهر غشت من نفس السنة.

غير أنه تجدر الإشارة الى أن إنجاز هذا الشطر رهين بمساهمة الجماعات المحلية المعنية بنسبة 15٪، من الكلفة الإجمالية للمشروع والسكان المستفيدين بنسبة 500 درهم لكل عائلة، أما بالنسبة للتزويد مركز دار الكبداني بالماء الشروب فسيتم بمد قناة على طول 25 كلم بصبيب 10 لتر في الثانية مع تقوية الخزن والتوزيع بكلفة قدرها 20 مليون درهم.

أما بالنسبة للدراسات فهي جارية حاليا وستنتهي في شهر يونيه 2001 ويعمل المكتب جاهدا لإيجاد ممولين لهذا المشروع.

الشطر الثالث ويهم توسيع محطة معالجة المياه بالناظور يهدف هذا الشطر الى تحقيق صبيب إضافي يبلغ 210 لتر في الثانية وإنجاز خزان بسعة 10.000 متر مكعب بكلفة تناهز 127 مليون درهم، وتوجد الدراسات في طور الإنجاز على أن تنتهي في مارس 2001، وستنطلق الأشغال في بداية سنة 2002 وستنتهي في يونيه 2003 إن شاء الله ، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

لكم الكلمة في إطار تعقيب السيد المستشار المحترم السي الفضيلي.

السيد المستشار محمد الفضيلي :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أعتقد بأنه الجواب الذي قدمتموه جواب مفيد جدا ومشروع مهم جدا سيستفيد منه واحد العدد من السكان بعد معاناة كبيرة، إلا أنه الذي أثار انتباهي السيد الوزير وهو مساهمة السكان ومساهمة الجماعات المحلية.

تعرفون السيد الوزير الجماعات المحلية في البوادي وبعض مراكز ماعندهاشاي إمكانية، ماعندهاشاي مدخول، كذلك المواطنين كاين واحد الفئة ديال المواطنين يمكن لهم يساهموا بهذه 500 درهم في تزويدهم بالماء الشروب ولكن كاين واحد الفئة كبيرة وعريضة ماعندهاشاي يعني ماعندهاشاي باش غادي تكون هذه المساهمة غادي تكون بلاشك عرقلة في تزويد المواطنين بالماء الشروب، ولهذا نلتمس منكم السيد الوزير باش تبلغوا رفيقكم في وزارة التجهيز أنهم يبحثوا من الآن على إمكانيات إضافية باش إذا استطعنا نعفيو المواطنين من هذه المساهمة ديال 500 درهم، وكذلك الجماعات المحلية- لان الجماعات مانخفيكم شاي أنني عضو جماعي ديال هذه المنطقة ماكاين شاى شى جماعة اللى يمكن توفر هذا المبلغ ديال 15٪، ولهذا نلتمس منكم أما بواسطة وكالة تنمية الأقاليم الشمالية أو البحث عن وسائل أخرى للتعويض هذه المبالغ، لأنها ستكون عرقلة في وجه المشروع، والمشروع من أهمية بمكان كما تعلمون، شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

ليس هناك تعقيب، إذن ننتقل إ لى إطار العدل ونشكر السيد وزير التوقعات الاقتصادية على مساهمته الايجابية بالنيابة على السيد وزير التجهيز الذي نتمنى له الشفاء العاجل، السؤال موجه إلى السيد وزير العدل حول إشكالية تبليغ الأحكام للمستشارين المحترمين السادة:

النقيب الاستاذ محمد السلامي- سعيد التدلاوي- احمد الديبوني- كبور الماسي- مومن البشير- عادل المعطي- عبد الرحمان بيجي- علي الخضراوي- ابراهيم السالمي- محمد بلحسن.

الكلمة للمستشار المحترم الاستاذ النقيب السلامي.

السيد المستشار محمد السلامي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد أصبح من نافلة القول أن العدل أساس الملك ومصدر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستتباب الأمن والاستقرار في أي مجتمع متحضر، ومن هذا المنطلق يأتي الدور الحيوي الذي تلبعه وزارة العدل في الارتقاء بنظامنا القضائي إلى المستوى المنشود، ويتابع الرأي العام الوطني باهتمام بالغ المجهودات المشكورة التي تبذلها وزارة العدل للوصول إلى هذه الغاية النبيلة، خصوصا وأن وزارة العدل وعدت بتحيين مجموعة من القوانين

والمساطر، التي أصبحت متجاوزة بالنسبة لواقع وطننا الاقتصادي والاجتماعي، بل أكل عليها الدهر وشرب.

وفي هذا السياق يمكن اعتبار رسالة التبليغ من المساطر التي لم تعد تلائم الظرفية الراهنة نظرا للإشكالية التي يطرحها تعدد الجهات، أقول تعدد الجهات المعتمدة لتبليغ الأحكام، مما يجعل مصالح المتقاضين تحت رحمة الغير، وحرصا منا على صيانة حقوق المواطنين وتنوير الرأي العام نود أن نسأل السيد الوزير عن مخطط الوزارة لإصلاح هذا القطاع الهام والحيوي، بهدف حصره في صنف واحد من الأعوان، والموظفين بدل ماهو معمول به في الوقت الراهن حيث يصعب معه تحديد المسؤولية ووضع حد للأضرار الجسيمة التي يعاني منها المتقاضون نتيجة للخلل الذي يتسم به هذا القطاع، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيدعمر عزيمان وزير العدل :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

شكرا للسيد المستشار وشكرا للسادة المستشارون الذي طرحوا هذا السؤال، حقيقة سؤال مهم، سؤال حول إشكالية التبليغ، موضوع الذي كيف كتعرف يندرج في صميم انشغال الوزارة وفي صميم برنامج إصلاح القضاء، اعتبارا لارتباط الموضوع بحسن سير المساطر القضائية وبصفة عامة بأداء القضاء ككل.

إذا سمحتم السيد الرئيس، قبل من أن أجيب بكيفية مباشرة، أعطي بعض البيانات لأنه عندها أهمية

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

نعرف بأنه عشنا سنين وسنين كان هذه المهمة ديال الاستدعاءات وديال التبليغ وديال التنفيذ موكولة لاعوان المحكمة، وكانوا الأعوان ديال المحكمة هم الذين يقومون بهذه المهمة، تبين في بداية الثمانينات أو في نهاية السبعينات بأنه هذا الجهاز لم يبق قادرا أنه يواكب تزايد القضايا وتزايد المساطر القضائية، ووقع التفكير إذ ذاك في إحداث جهاز جديد الذي سيقوم بهذه العملية، وتم إحداث الأعوان أو الأعوان القضائيين الذي نتكلم عليهم الآن، هذا الموضوع تم بنوع من التردد، لأنه تعرفون أنه القانون يرجع للثمنينات في الوقت اللي تطبيقه تم بكيفية تدريجية، بحيث أنه طبق لأول مرة في 90 وطبق في الرباط من بعد ذاك الشي انتشر للدار البيضاء وسلا في 91، 92 مكناس وفاس والقنيطرة... والخ 94و95، وكذا

الازدواجية الذي يتكلم عليها السيد المستشار هي منطقية، لأنه هذا التدريج كان يقتضي أنه نبقى بالنظام القديم وفي نفس الوقت ندفع بالنظام الجديد، الى يومنا هذا باقي عندنا محاكم اللي مافيها شاي الأعوان القضائيين، والتي لازالت تشتغل بالنمط القديم، بالخصوص في الأقاليم الجنوبية، أعتقد أنه هذه بيانات كانت مهمة.

الآن فاين وصلنا؟ وزارة العدل قررت أنها ستفتح هذا الورش هذه أكثر من عامين، وزارة العدل جمعت كل ما يمكن من معطيات وملاحظات وكذا من المحاكم، من عند رؤساء المحاكم ومن عند القضاة الذين هو مهتمون مباشرة بالأمر كذلك من كتابة الضبط، وزارة العدل كذلك طلبت من المحامين ومن هيأة المحامين أنهم يعطيوها جميع ملاحظاتهم حول سير هذا الجهاز الجديد، الآن توصلنا بجميع المعطيات، تقريبا باقي جمعية هيأة المحامين تهيئ لنا واحد الجدول عام ديال الملاحظات ديال هيأة المحامين، وعلى ضوء هذه المعطيات، نحن هيأنا مشروعا اللي بطبيعة الحال باقي ماوصل شاي لنهايته، لأنه باقي ننتظر هذه الملاحظات ولكن احنا وصلنا

لنهاية المطاف، مشروع لاعادة النظر في هذا القانون اللي هو متعلق بالأعوان القضائيين في الإتجاه بطبيعة الحال أنه يكون عندنا جهاز موحد.

ولكن كيف قلت هذا الموضوع بصراحة باقي ماشي موضوع إجماع، لأنه باقي الآن لا ما بين القضاة ولا ما بين المحامين الناس الذين يعتبرون أنه هذاك النظام القديم كان عنده مزايا وكان عنده كذا، كاين اللي بالعكس متحمس لهذا النظام الجديد، واحنا نحاول أنه نضع أيدينا على نقط الضعف كلها من أجل تقويمها وتصحيحها، في إطار يعني مشروع اللي بطبيعة الحال غادي يجسي لكم إن شاء الله الوقت الذي ننتهي منه ويتعرض على الحكومة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة لكم الأستاذ النقيب السلامي.

السيد المستشار محمد السلامي :

السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على البيانات والتوضيحات التي أمدنا بها، إلا أنني عندما وضعت هذا السؤال، كنت أهدف من ورائه التبليغ الذي يقع بواسطة الشيوخ والمقدمين، وهو الغالب، يكون 70٪ من التبليغات، لماذا؟ لان الأعوان ديال المحكمة حقيقة مازالوا يبلغون داخل المدينة، والأعوان القضائيين يبلغون داخل المدينة وخارج المدنية، ولكن التبليغ العون القضائي بثمن باهض إذا أراد العون أن يبلغ لمنطقة نائية يتكلف مبالغ لا تقل عن 300 و500 درهم للإستدعاء.

لذلك نحن نشجب ونتضجر من التبليغ الذي يقع بواسطة الشيوخ والمقدمين في البادية، المحكمة تحرر الاستدعاء وتبعثه في غلاف للسيد القايد، السيد القايد عنده أعوانه والشيوخ والمقدمين، الشيخ والمقدم كيحبس ذاك الاستدعاء وهو مافي خارج الوطن والمقدم يوقع مكانه ويرجع التبليغ والمحكمة تتصفح في هذا التبليغ وتنفى أن المعني بالأمر توصل، نقول الله، الله، هذا منكر، هذا السيد هذا في الخارج، المحكمة تجيبني هو بأن هذا التبليغ كان من عندي، وإذا ما أعجبك شاي هذا التوقيع هذا أطعن فيه في الزور.

هذا هو المشكل اللي أنا أطرحه على هذا السؤال، وكنبغي وأطلب من السيد الوزير باش يبحث عن وسيلة فعالة لتفادي هذا النوع من التبليغ، لأن تبليغ الحكم يترتب عنه التعرض، يترتب الاستئناف، يترتب عنه الطعن، بالنقد واحد العدد ديال المساطر ومحدودة، التعرض عنده أجل محدود، الاستئناف عنه أجل محدود، النقد عنده أجل محدود، فإذا كان هذا التبليغ بهذه الأهمية ويسلم من لدن شخص غير مؤهل قانونيا لهذا التبليغ قد يكون الشيخ والمقدم مؤهلين، ولكن واحد النسبة كبيرة جدا أن هؤلاء الناس غير مؤهلين، لذلك نطلب من السيد الوزير أن لا نكتفي بالأعوان القضائيين وأن يبحث لنا عن وسيلة اللي هي يخرجنا من هذه الورطة التي يشتكي منها المواطنون وتضيع حقوقهم.

وشكرا.

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد وزير العدل :

السيد الرئيس،

في إطار الوقت اللي باقي غير بعض الملاحظات، أولا، كنت أتمنى أنه السؤال المباشر يكون مباشر منذ البداية، لأنه ماكناشاي نبقاو ندور حول مسائل أخرى، أنا مستعد انه نجلس الوقت كله نتذاكر في التبليغ في الوسط القروي وبالإشكاليات الخاصة بالوسط القروي، ولكن على أي حال بالنسبة للملاحظات ديال السيد المستشار، أنا بغيت نعمل ملاحظة أساسية هو أنه حاليا، والسيد المستشار عارف هذا شيء، أنه جهاز القضاء والعدل ماعنده شاي الوسائل وماعنده شاي الإمكانيات باش يقوم بهذا التبليغ اللي بغيناه يكون لنا في العالم القروي، لأنه كيف قلتم كاين الصعوبات وكاين ماعندناشاى الإمكانيات.

الآن نستعين بالقايد ومساعديه وبكل صراحة هم مشكورين لأنهم يساعدوننا في التبليغ، ولكن الوقت الذي يقع خلل والوقت الذي يقع التزوير فهنوك الناس مواطنين بحالنا بحالهم، الوقت الذي يقع التزوير كنتبت التزوير وأنه نتابعهم بالتزوير، فا لجهاز شيء، والتصرف والسلوك شيء ثاني، وعلى أي حال باش يطمئن السيد المستشار أنه في إطار المشروع الذي نهيئه، نحن آخذين بعين الإعتبار هذا المشكل وآخذين جميع الاحتياطات باش نتغلب إن شاء الله على هذا المشكل ديال التبليغ في العالم القروي، باش يتم بواحد الكيفية اللي هي نتحمل مسؤوليتها، ولكن من طبيعة الحال هذا أمر غير سهل، يعني سنعبئ وسائل مادية وبشرية وكذا، ولكن غاديين في هذا الإتجاه في إطار المشروع الذي نهيئه والذي سيعرض عليكم إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل للسؤال الموالي وهو موجه كذلك الى السيد وزير العدل حول حماية حقوق المواطنين للمستشارين المحترمين السادة: بوشعيب الهلالي- اعمارة حاج اعمارة- محمد صالح قميزة- زهير حسان- عبد الله أبو زيد- حسن أو تغليش الكلمة للمستشار المحترم بوشعيب الهلالي.

السيد المستشار بوشعيب الهلالي :

حضرات المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

إن وزارة العدل مهما بذلت من مجهودات مطالبة دائما بالمزيد نظرا لارتباطها المباشر بمشاكل المواطنين وقضاياهم، ونعتقد أنه ليس من السهل أن يبث القضاء في كل الملفات التي تطرح عليه بالسرعة المطلوبة والنزاهة المطلوبة التي لاطعن لاحد فيها في غياب سياسة واضحة لاصلاح القضاء، والتوظيف الامثل للإمكانيات المادية والبشرية التى توضع رهن إشارته على الرغم من محدوديتها، وربما هذا ما يفسر قلة الاحكام بالنظر الى عدد القضايا المطروحة، ولكن مالم يمكن قبوله هو التباطؤ في تنفيذ تلك الأحكام التي قال فيها القضاء كلمته الأخيرة، وهو ما نطلب منكم السيد الوزير المحترم توضيحه للرأي العام حتى لا تذهب مجهوداتكم في أدراج الرياح في هذه القضايا التي تهم المواطنين هي متاعب المتقاضين، عدم الوفاء بالأمانة الملقاة على عاتق بعض المحامين المنعدمي الضمير- أقول- على عاتق بعض المحامين المنعدمي الضمير المهني والذين يسيئون من خلال تحايلهم على من ائتمنوهم على الدفاع عن قضاياهم وهذا يهم سمعة مهنة المحاماة والى مصداقية المحامين الشرفاء- أقول- الى مصداقية المحامين الشرفاء.

والسؤال فكيف يتم التعامل مع هاته الفئة لتنقية المهمة من كل العابثين بها؟ وأين وصلت عملية إصلاح القضاء بهدف تحقيق استقلاليته والتي من دونها يصعب الحديث عن دولة الحق والقانون؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل :

السيد المستشار في الواقع طرح على الأقل 3 أسئلة وهي من النوع الكبير لأنه في العمق، نطلب من السيد الرئيس أنه يعطينا شيئا من الوقت، على أي حال سأحاول في إطار المدة المحددة، أنه نجاوب وإذا سمح لي السيد المستشار سأبدأ بالسؤال الأخير أي السؤال المتعلق بإصلاح القضاء لأنه هو اللي سؤال عام، بغيت هنا غير نأكد للسيد المستشار بأن في برنامج إصلاح القضاء قطع الآن أشواط وأشواط مهمة وذلك بفضل المجهودات المبذولة من طرف الجميع وبفضل تعبئة جل المسؤولين على المحاكم وبفضل الدعم الذي وجده هذا البرنامج في جميع الفئات ديال الشعب المغربي، للجميع يتتبع باهتمام كبير إنجاز مشروع إصلاح القضاء.

فلا فيما يخص تعزيز استقلال القضاء ولا فيما يخص الشق المتعلقة بالتأهيل وبالتقويم ولا فيما يخص الشق المتعلق بالتحديث، حقيقة قطعنا أشواط، ولكن في نفس الوقت واعين كل الوعي بأن الطريق طويل وبأنه يحتاج نفس طويل لأنه أولا حجم الورش مهم وثانيا لأنه هذا الإصلاح مرتبط بكيفية واضحة بتطور المجتمع ككل.

ولكن إذا كنا واعين بأنه الطريق طويل وواعين كذلك بأنه اللي قطعناه لا يستهان مهم هو مشجع، ففي إطار مناقشة الميزانية الفرعية كنا جئنا أمام اللجنة واعطينا فيما يخص تنفيذ البرنامج جميع البيانات بالأرقام وبالإحصائيات في جميع الميادين لا المسائل المادية ولا المسائل المتعلقة بنظام القضاة ولا المتعلقة باستقلال القضاء ولا كذا، اعتقد أنه هذاك الملف هو موجود بين أيديكم السادة المستشارين وأنه غادي يمكن ترجع له لأن فيه جميع البيانات، ولكن المهم هو هذا اللي قلت أنه الحمد لله تقدمنا وعازمين أنه نواصل العمل لأنه عارفين بأنه الطريق طويل.

فيما يخص النقطة الثانية المتعلقة بالمحاماة كذلك أؤكد بأنه برنامج إصلاح القضاء ينكب على القضاء ككل، بجميع مكونات وبطبيعة الحال المحامين في مقدمة هذه المكونات، كذلك أوكد بأنه كاينة لجنة اللي هي منبثقة عن ميثاق التعاون ما بين وزارة العدل وجمعية هيأة المحامين اللي هي كتعمل بانتظام وبجدية وتعمل من أجل تكريس المبادئ النبيلة التي تنبني عليها مهنة المحاماة، تعمل كذلك بهدف العناية بالتخليق.

وبتأهيل المهنة وبالنهوض بهذه المهنة، تعمل كذلك من أجل التحديث ديال طرق العمل ووسائل العمل باش يمكن للمحاماة تواكب التطور وتواجه التحديات اللي احنا اللي مجتمعنا مقبل عليها في المدى القريب، وأعتقد أنه الجميع عارف بأنه العمل ديال هذه اللجنة خلق الآن واحد الدينامية في ميدان التخليق.

واغتنم هذه الفرصة باش أثمن على هذه الدينامية وعلى هذا العمل اللي قاموا به بعض المجالس والهيآت، في هذا الإتجاه، ديال وضع القيم الأساسية في المستوى المناسب واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الناس الذين هم يسيئون للمحاماة ومن خلال المحاماة يسيؤون للقضاء ومن خلال القضاء يسيئون للمؤسسات ديال البلاد.

النقطة الأخيرة السيد الرئيس هي المتعلقة بتنفيذ الأحكام، تعرفون كذلك أنه الحكومة أعطت لهذا الملف أهمية كبيرة جدا تعرفون أنه السيد الوزير الأول يترأس بنفسه لجن اللي هي تجتمع بكيفية دورية، وأنه كل نوبة كنمشيو بإحصائيات باش كنشوف فاين وصلنا في عملية تنفيذ الأحكام، ما فيه شك أنه خلال سنتين الماضية تقدمنا بكيفية ملموسة فيما يخص تنفيذ الأحكام، بحيث أنه الآن اعطى المثل من ضمن عدد من الأمثلة فيما يخص سنة 2000 الى نهاية دجنبر يعني هذه أسابيع معدودة، فيما يخص سنة 2000 وفيما يخص الأحكام الصادرة ضد شركة التأمين، كان عندنا 86.980 حكم الذي هو قابل للتنفيذ غير في السنة 86.980 حكم، نفذنا منه 49.266 أي بنسبة 5و56٪.

بطبيعة الحال غادي يمكن تقول لي علاش ماتنفذ شاي 100٪، كاين أحكام اللي هي ماوصلت الا في أكتوبر ونونبر ودجنبر وبطبيعة الحال كيخص واحد شويش ديال الوقت باش يتم التنفيذ، فهذه وسيلة التي هي حقيقة وسيلة جديدة اللي كانوا ملفات التنفيذ تبقى سنوات وسنوات موضوعة في مكاتب التنفيذ.

الآن بالنسبة 2000 راه نفذنا منها تقريبا 60٪، هذا نموذج من النماذج، يبقى لنا بالفعل إشكالية الأحكام التي هي صادرة ضد الإدارة وتعرفون اهتمام السيد الوزير الأول بهذا الموضوع، وأنه كل ما تجتمع هذه اللجنة السيد الوزير الأول يحث الوزارات المعنية ببذل المزيد من المجهودات من أجل تنفيذ الأحكام اللي بقي معتر لنا الآن يعني في كلمة وجيزة هو الوقت التي تكون الأحكام صادرة ضد الجماعات المحلية اللي ماعندهاش شاي الوسائل المالية باش تقوم بالأداءات اللازمة، فهذا المشكل الآن مطروح باش أنه يعالج إن شاء الله في إطار السنة المقبلة، هنا نصل حقيقة أمام عائق اللي كنلقاو اللي محكوم عليه ماعنده شاي وسائل باش يقوم بالأداء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الكلمة للمستشار بوشعيب الهلالي في إطار التعقيب، لكم الكلمة.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

نحن لانشك في المجهودات التي يقوم بها السيد الوزير في إصلاح القضاء، هذا شيء لا نناقشه، أما فيما يخص الشطر المهم من السؤال هو الشكايات التي يتقدم بها المواطنين أو المتقاضين حول الذين يتلاعبون بالأمانة، هذا هو الشطر المهم، نحن نريد في إطار المجهودات أن المواطنين الذين يشتكون يجب حمايتهم نحن لا نشك في المجهودات التي تقومون بها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل :

إضافة بسيطة باش يطمئن السيد المستشار هو أنه في إطار اللجنة اللي كيف قلت مكونة الآن من قضاة ومحامين والذين يعملون على إصلاح المهنة والرفع من مستواها، الآن كاين اتفاق، الإتفاق الأول الذي تم هو أنه تفعيل جميع القوانين، أولا القوانين المتعلقة بالهيآت وبالسلطات التأديبية ديال الهيآت وبالدور ديال النقيب وأعضاء الهيأة، وهذا الشي الآن كاين أمثلة التي هي موجودة وتحققت وكذلك تفعيل دور النيابة العامة في هذا الميدان، فيطمئن السيد المستشار أنه هذا الموضوع هذا يعني عنده- بالنسبة لنا أولوية فيما يخص هذا الملف ديال العمل مع المحاماة، وإصلاح المحاماة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الآن ننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد.... اعتقد أننا أنهينا الأسئلة الموجهة الى السيد وزير العدل، ونشكره على إيضاحاته القيمة وننتقل الى قطاع يتعلق بالوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، والسؤال يتعلق بمراقبة تطبيق مواصفات ومقاييس البناء بالقطاعين العام والخاص، للمستشارين المحترمين السادة: حميد المودن- محمد الجوهري- محمد بورمان- علي أسكتي- الكلمة للمستشار السيد المودن.

السيد المستشار حميد المودن:

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

الكل منا يطمح في أن يكون نسيجنا العمراني سليما ومطابقا للمواصفات العلمية ومواصفات الطابع العمراني المغربي التقليدي المعاصر، وكذا المعطيات المغربية الاجتماعية التي توفر للمواطن ظروف العيش الكريم في بيئة سليمة ونقية، وذلك تفاديا لما تعيشه حاليا بعض المدن للغاصة بالسكان والتي تسببت في انهيارات وعشوائية البناء في العديد من المآسي التي تطالعنا بها وسائل الإعلام بين الفينة والأخرى، لذا، وحيث أن سقوط بعض البنايات ببلادنا بين الفينة والأخرى.

السيد رئيس الجلسة :

نتفق واش يمكن لنا نتكلم في جهاز الهاتف المحمول داخل القاعة، غير نتفق، باش إذا كنا قابلين باش نتذاكر... أو إذا ماكنا شاي مانعين خصنا نحترم هذا الشيء، لا يعقل باش نتكلم في جهاز الهاتف المحمول داخل القاعة بأي حركة كانت سواء اختفينا الى الأسفل، سواء لم نختف راه نخالف القانون.

تفضل السيد المستشار.

السيد المستشارحميد المودن:

قلت السيد الرئيس عشوائية البناء في العديد من المآسي التي تطالعنا بها وسائل الإعلام بين الفينة والأخرى.

لذا، وحيث أن سقوط بعض البنايات ببلادنا بين الفينة والأخرى، وكذا عشوائية خاصة في المدن تعتبر كمؤشر واضح لانتشار ظاهرة الغش وغض الطرف وما الى ذلك يسئ الى وضعية مدننا، ولذا، نسائلكم السيد الوزير، ما مدى تحقيق شروط التي تنص عليها القوانين الجاري بها العمل بتنسيق مع الوزارة الوصية والجماعات المحلية؟

ماذا أنجزت الوكالة الحضرية في الجهات التي تتوفر عليها؟ ماهي الجهة المسؤولة عن رقابة المعمار في الجهات التي لا تتوفر عليها الوكالات الحضرية؟

هل إن دور الوكالات هو فقط إعداد الدراسات والخرائط؟

كيف تضمنون التنسيق بين الجهات الجديدة المتدخلة في مجال البناء؟

ألا ترون أن تعقيد المساطر هو دافع أساسي للبناء العشوائي؟

ألا ترون أن تراكم الضرائب سواء على القيمة المضافة للبناء أو ارتفاع ثمن رخص البناء وارتفاع ثمن التصاميم وأجر المهندسين المعماريين وأثمان ربط شبكة الواد الحار أو الماء أو الكهرباء كلها عوامل تساهم في الرفع من الغش والسلوكات الغير القانونية وانتشار ما يسمى بالبناء العشوائي؟ شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسدي الوزير.

السيد محمد امباركي كاتب الدولة في الإسكان:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السادة المستشارين المحترمين،

سؤالكم السادة المستشارين المحترمين تم الجواب عليه في هذه القبة المحترمة، على مختلف جوانبه، لا من طرفي السيد وزير إعداد التراب ولا من طرف شخصا، إنما ركزتم سؤالكم على ظاهرة الغش، وهذا التركيز اعتبره شخصيا إيجابي جدا من طرفكم، أكدتم على احترام القانون، القانون واضح، كل بناية ما يمكن لها تبني إلا إذا حصلت على رخصة البناء، شيء بسيط جدا، وسلامة البناء تتم مراقبتها عن طريق تدخل المهنيين من مهندسين معماريين، مكاتب الدراسات ومقاولات منظمة، عدم احترام هذه المواصفات هو الذي أدى الى انهيار مجموعة من البنايات التي هي عشوائية، لاتحترم القانون، فيمكن أن نتفق جميعا على النذاء للمواطنين باش يتجنبوا المعاملات في هذا النوع من العقار، لان هذا الشي مضر لهم ومضر لسلامة الاستثمار الذين يقومون به.

فيما يخص المراقبة، المراقبة واضحة كذلك، المراقبة هي تحت مسؤولية مصالح تابعة للجماعات، طبعا بتدعيم من طرف الوكالات الحضرية وذلك يطبق في كل أنحاء المملكة كان وجود الوكالة أم لا؟ التنسيق يتم عن طريق المفتش الجهوي، والمفتش الجهوي كما هو في علمكم على مستوى التعمير تم تعينهم أخيرا من طرف صاحب الجلالة وهما لهم مسؤولية التنسيق ما بين جميع المصالح الخارجية للوزارة الكبرى وكذلك التنسيق مع المصالح الأخرى.

انتشار السكن الغير اللائق، نتفق السيد المستشار المحترم، انتشار السكن الغير اللائق... السكن العشوائي عفوا لا يرجع إلى أسباب مادية مثل الأسباب التي تقدمتم بها، انتشار السكن الغير اللائق هو ما شي نتيجة الضغط الضرائبي أو نتيجة كلفة التزامات المنصوصة في القانون بالنسبة لكل مواطن، انتشار السكن العشوائي هو راجع للغش وظاهرة الرشوة الموجودة في هذا القطاع، فلنتفق ولننسق جميعا من أجل محاربة الرشوة، ليس عن طريق أسئلة هنا في هذه القبة المحترمة، ولكن في الميدان، قولوا لنا

مالاحظتم في الميدان ونحن لن نبقى مربعين الأيدي، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب، الاستاذ النقيب الجوهري تفضلوا.

السيد المستشار محمد الجوهري :

شكرا السيد الرئيس،

نحن واعون بأن الموضوع ليس هو موضوع دقائق نحن واعون كذلك بأن الموضوع تطرقنا إليه في مناقشة ميزانية الوزارة التي تشرفون عليها.

نحن أيضا وأعون بأن الأسئلة، سلسلة الأسئلة التي طرحنا ها لم يقع الجواب عنها، ولكن طرحناها أمام العموم لإثارة الانتباه الى الموضوع بكل جوانبه. من جملة المسائل التي لم يقع الجواب عنها هو دور الوكالات الحضرية، الجهات فيها وكالات عقارية، وجهات أخرى لا توجد بها، مثلا إقليم ورزازات، التي ليست بها وكالة جهات أخرى مافيها شاي، فحتى الجهات اللي هي فيها اشنو هو دورها ماتنكرو شاي دورها، نعم، أنا عارف، مستقبلا والمنظور البعيد، ولكن في الناتج في المعاملات اليومية لم نجد أي آثار ملموسة مباشرة يحس بها المواطن، ماغادي شاي نطلب من المواطنين اللي عندهم الدخل ضعيف وشعبيين والناس المغاربة همهم الوحيد هو قبر الدنيا وهو الدورية فأين كيستر راسو الى أن يلقى الله؟

كل مغربي مغربي كيجري يدير دار وكيعرف أنه حقق واحد الحلم، فخصنا نخمم في هنوك اللي كيقلب علي قبر الدنيا، لما كنوجد نجيب الوكالة وكنشرط عليهم شروط الخزيرات سلسلة من الشروط، سلسلة من الضرائب، سلسلة من المراقبة، سلسلة .

واش ما يمكن شاي مثلا تفكر الوزارة تضع واحد تصميم نموذجي للجميع فيما يخص الحديد، يعنى البلان ديال الحديد كما يقال للجميع ونعطيه مجانا وتعطي الوزارة مجانا أو تعطيه الجماعات مجانا وحتى المراقبة نخفف من الأعباء، نخفف من باش نشجع المنسيين، الآن الخصاص كاين في البناء كاين في الديور، الدولة التزمت ب 200.000 سكن، طبعا احنا غاديين فيها ماواصلين شاي لـ 200.000، 40.000 كل مرة واشنو كنقول، ولكن راه إيلا ما ساعد شاي الناس يبنيو ديورهم ماغادي شاي يمكن يوصل للنتيجة اللي بغينا، باش يمكن الناس نساعدهم وهو بالطريقة ماغادي شاي نقلب شركات متخصصة، ماغادي شاي نقلب على الناس المختخصصين في كل حاجة، حاجة، شركة الماء، شركة الضوء، شركة دوجايا، شركة... شركة... ماغادي يمكن شاي، الانسان يقتصد من كرشو ويوفر بعض الدريهمات مرة يشري خنشة ديال السيماو يشري البريكي هذه ويتقاتل ويتقاتل سنة، سنتين، ثلاث سنوات، باش يوصل، احنا نساعده، ما نسلط شاي عليه الرقابة، البارح فقط جاء تيلفون اطلعوا راه ريبولي داري فوق... حقيقة عندك الحق تريب، ولكن شوفي، شوف من حالي، ولو أنني خالفت القانون، أنا مضطر نخالف القانون، هاكا المنطق ديال المواطن، ماشي منطقي أنا، ماكنشجع شاي على مخالفة القانون، لكن خصنا نراعي هذه الأحوال «إذا أردت أن تطاع فامر بما يستطاع» شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة، تعقيب للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة في الاسكان :

شكرا السيد الرئيس،

الدفاع عن المواطن الضعيف هو أساس العمل الحكومي في قطاع السكن، وأنتم علي علم بذلك، مانتكلم شاي لا عن طريق توجيه الميزانية ولا عن طريق الاجراءات التي تقدمت بها الحكومة، إجراءات متعددة في الميدان، فالدفاع عن المواطن الضعيف هذا لا يعني قبول بخرق القانون، يجب أن نتعاون جميعا لنجعل من هذا المواطن الضعيف أن يحترم القانون ويحترم القيم كذلك.

غير فقط رقم واحد مبلغ العام للاستثمارات في قطاع البناء سيصل في نهاية التصميم الخماسي الى 100 مليار درهم منها 33 مليار درهم منجزة من طرف القطاع المنظم و67 مليار درهم منجزة من طرف القطاع الغير المنظم، فيه اللي تيبنيو أشخاص ذاتيين وفيه السكن العشوائي التقدير من كلفة السكن العشوائي، هذا يبين الإشكالية الخطيرة التي نعيشها في هذا القطاع.

فالوكالات الحضرية مهامها محددة بحكم القانون، ويجب عليها أن تطبق القانون، هي أداة في يد الجماعات المحلية وتمت عدة دوريات للسادة المديرين الوكالات الحضرية باش يفتح الابواب، باش يأطروا المواطنين، باش ينصحوهم، باش يعاونوهم، والحل ماشي هو التصميم لأنه القانون يحدد عاود كذلك قضية التصميم، التصميم اللي مسؤول عليه هو المهندس المعماري، ديال القطاع الخاص، يمكن نعطيو تصميم نموذجي والمهندسين المعماريين ديال القطاع الخاص، واحنا خرجنا في اليوم في الذكرى ديال اليوم الوطني ديال الهندسة المعمارية، هما مستعدين باش يعاونوا في إطار شفافة وفي إطار واضح كل المواطنين الضعاف لوضع التصميم رهن إشارتهم، ورهن مسؤوليتهم كذلك.

فاحنا متفقين على الرؤيا، ولكن اللي كنعاود نأكد السيد المستشار المحترم أنه ماخصو شاي يتفهم هذا النقاش أنه بكون مواطن يكون ضعيف له الحق في خرق القانون في شراء وبيع في براكة، في بناء السكن العشوائي، في استثمار في هذا الميدان الذي أصبح اليوم ميدان الذي تنتشر فيه الرشوة والذي أصبح ميدان مهم، اللي كيربح فيه ناس إموال كثيرة جدا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الآن ننتقل الى السؤال الموالي يتعلق بقطاع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نشكر السيد كاتب الدولة في الاسكان على مساهمته فى هذه الجلسة، وننتقل الى الأسئلة الموجهة الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.. سؤال موجه للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول مصير حاملي الدكتورة الوطنية للمستشارين المحترمين السيدين: عزيز الفيلالي- ومحمد تيتنى العلوي، الكلمة للمستشار المحترم السيد عزيز الفيلالي.

السيد المستشار عزيز الفيلالي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد عرفت سياسة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ببلادنا تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة من أجل الرقي بهذا القطاع حيث أسفرت عن نهج نظام الدكتوراه الوطنية طبقا لمقتضيات الإصلاح الجامعي لشهر فبراير 1997، وعلى إثر هذا الإصلاح طال الكثير من الطلبة الباحثين الى تحويل تسجيلاتهم من ديبلوم الدراسات العليا الى نظام الدكتوراه الوطنية، آملين إدماجهم في مؤسسات التعليم العالي.

وعليه نتوجه إليكم السيد الوزير بسؤالنا هذا الرامي الى تمكين هؤلاء الخريجين من تدريس لمؤسسات الجامعية كما كان معمولا من قبل بالنسبة لحاملي الشهادات الدراسات العليا يعني«دوهوس» قبل اصدار الاصلاح الجامعي، كما نتوجه إليكم السيد الوزير بضرورة تجهيز الجامعات والمعاهد والمدارس العليا بكل الوسائل الضرورية حتى يتمكن هؤلاء الطلبة الباحثون من أن ينجزوا بحوثهم ودراساتهم في أحسن الظروف والأحوال مع التساؤل عن استراتيجية وزارتكم في هذا المجال.

السيد الوزير،

لا يمكن أن ننفي بأن هناك مشكل بالنسبة للمدارس العليا وعلى سبيل المثال لا الحصر مشكل المدارس العليا للبصريات يعني «les opticiens» فهؤلاء الخريجين الذين طال انتظارهم ولا يزالون

ينتظرون الى اليوم، ورغم مرور عدة أشهر على تخرجهم، نرجو السيد الوزير الإسراع بهذا الملف العالق، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

هناك سؤال في نفس الموضوع، يتعلق بحاملي الشهادة الدكتورة الوطنية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد قرو- رحال الزكراوي- محمد الزعيم- سيدي محمد أخطور، الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد قرو.

السيد المستشار محمد قرو :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد جاء الإصلاح الجامعي لشهر فبراير 1997 بمرسوم تحت رقم 2-96-796 من أجل تعميق البحث العلمي بالمغرب ومن أجل الربط بين الجامعة المغربية ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، لقد وجد هذا الاصلاح الجامعي دكاترة الفوج الاول لحاملي الشهادات الدكتورة الوطنية المسجلين آنذاك ولسنين طويلة بالديبلوم الدراسات العليا، D.E.S، وبموجب هذا الاصلاح أرغم هؤلاء للدخول في المرحلة الانتقالية وتحويل تسجيلاتهم الى نظام الدكتورة الوطنية، وطلبوا ان ذاك بتعميق بحوثهم الاصلية وتطلب هذا الامر سنين إضافية من البحث والتكوين، حيث أصبحت هذه الشهادة أعلى شهادة جامعية مغربية بمقتضى هذا الاصلاح، في هذا الإطار نسائلكم السيد الوزير.

1 - لماذا حرمت هذه الفئة من ولوج كليتي الطب والصيدلة المحدثان مؤخرا بكل من فاس ومراكش؟

2 - هل سيتم استدراك هذا الأمر في المعاهد الجامعية الجهوية التي من المتوقع أن تفتح قريبا، نود أن يكون خلال سنة 2001، لكل من تازة وسلا والناظور وآسفي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير للجواب عن السؤالين معا.

السيد نجيب الزروالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

نشكر السادة المستشارين على هذه الأسئلة وأود في البداية أولا توضيح بل وربما إصلاح القطاع من حيث المفهوم الاصلاح ديال 97.

إصلاح 97 لم يرغم أي أحد على تحويل التسجيل، إصلاح 97 مكن حاملي الشهادة الدراسات العليا D.E.S إما أنه يبقى ماشي في هذه الدكتورة الدولة، أو لو أراد لم يضطر ولم يرغم، لو أراد أنه يغير التسجيل للدكتورة الوطنية بحيث يطالب تسجيلهم بالكلية يعني سنة، تسجيل في الدخول الجامعي ديل هذه السنة مثلا والدخول الجامعي المقبل إذن فترة سنة ومن بعد تسجيل ثاني، كيمكن له يناقش الدكتورة، فإذن هو كيربح الوقت ماشي كيضيع الوقت، لأنه الدكتورة الوطنية الآن عندها ما بين 3 سنين و5 سنين من بعد ديبلوم الدراسات العليا المعمقة، فعوض هذه 3 سنين 5 سنين، تعطاه بالعكس تعطاه سنة فقط ويمكن له يناقش الدكتورة، وذلك آخذين بعين الاعتبار كل الاقدمية التي كانت عنده في ديبلوم الدراسات العليا.

فإذن لم يضطر ولم يرغم بل أكثر من هذا تعطاه الاختيار وفي حالة ما إذا اختار الاصلاح الجديد فهو كيربح الوقت، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية أنه لم يتم أبدا توظيف المباشر لكل شخص حامل لشهادة جامعية كيفما كان نوعها، كنقابة اللي فتح المنصب المالي في التخصص اللي فيه حاجة الكلية وفية بالطبع آنذاك كان يبقى بين أيدى المسؤول عن المؤسسة الجامعية.

كل ماجاء بالإصلاح ، لانه ضغط لنفس التوظيف بالمنصب المالي وفي الاختصاص، ولكن عن طريق لجنة وعن طريق إعلان في صحيفتين وطنيتين يومين متتاليين على الأقل حتى يكون على علم الجميع أنه كاين منصب في واحد التخصص معين في وقت معين وفي كلية معينة، فلم يكن هناك أي التزام أبدا لا من قبل ولا من بعد 97، لا من طرف طالب في اتجاه المؤسسة الجامعية، ولا من طرف المؤسسة الجامعية اتجاه الطالب الذي يحضر دكتوراته يخصصرها باختيار، هذا اختيار شخصي، لم يرغم أي أحدا أنه يوجد الدكتورة.

فهذا النظام اليوم هو نظام أكثر شفافية وأكثر ديمقراطية، لأنه يقع الترشيح يعني الإعلان عن فتح المنصب فاستقبال ملفات الترشيحات والإعلان عن طريق الجرائد والصحف الوطنية ثم لجنة التي تبث في هذه الملفات ويتم انتقاء حسب المواصفات وحسب كل الأعمال العلمية والبيداغوجية التي قام بها المرشح باش يكون التوظيف، فكما كاين شاي شي فترة انتقالية، ونتكلم عن فترة الانتقالية ماكاين شاي فترة انتقالية، انتقالية ديال آش، ماكاين انتقالي ما كاين حتى شي حاجة، يعني هذا وربمأنه خطأ في فهم إصلاح مرسوم 97، فما كاين شاي فترة انتقالية وماكاين شاي إرغام أي لواحد على أي شيء وماكاين شاي الاضطرار المرشح باش يمشي لواحد الدكتورة من هذه الدكتورة، هذا فيما يخص الجواب الأول.

فإذن اليوم لا بالنسبة للسؤال الثاني اللي كيطلب أنه في المراكز الجهوية في نفس للحامل للدكتورة سيخضع لنفس المسطرة، الاعلان عن فتح مبارة، تم لجنة، ثم وضع الترشيحات والاعلان عنها في الصحف، فغادي يتقدم حسب الاختصاص الذي سيفتح في هذه المراكز الجهوية وسيمكن له ولوج هذه المراكز بحال الجامعة، بحال مراكز، ماكاين شاي فرق ما بين الجامعة والمراكز يعني أنتم بأنفسكم دائما في الأسئلة كتسميوها نواة جامعية، وعلاه النواة ماشي تكون فيها مسطرة مغايرة للام، يعني للجامعة الام أو مركز ديال الجامعة اللي هو في الجهة، خاضع لنفس المسطرة يعني الاعلان ثم الترشيح، ثم اللجنة لانتقاء هؤلاء حاملين الدكتورة La D.E.S.

فيما يخص كلية الطب قانون التوظيف بكلية الطب هو واضح، تيكون لازم الاقامة، حاملي للدكتورة في الطب ثم الإقامة، الاختصاص، تم يتقدم لولوج كلية الطب خصو يكون طبيبا، يعني هذا قانون كلية الطب هذا واحد، الآن لان أنه يتم ولوج كليات أخري ثم الالتحاق بكلية الطب في إطار الالتحاق هذا شيء آخر، فإذن متوفرة هذه الفئات كذلك، لأن ماكاين شاي من قبل كتقدم لكلية الطب باش اليوم سنقول حتى هي تحرمت، ماتحرم والو، من قبل ماكان شاي يتقدم، واليوم مازال ماكتقدم، يعني ماكاين شاي فرق، لاما بين قبل ولا من بعد.

أخيرا، السيد الرئيس، أظن على أنه في أي سؤال، السؤال الذي توصلنا به هو أنا جاوبت عليه، والزيادة على السؤال تمت الإجابة مباشرة للسيد المستشار من خلال مكالمة هاتفية ومن خلال المكتوب، أشكركم السيد السيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير على تفيده بالنظام الداخلي إذا السيد قرو والسيد المستشار المحترم، تفضلوا.

السيد المستشارمحمد قرو:

السيد الرئيس،

أولا نشكر السيد الوزير على إجابته الواضحة، غير أن حقيقة بعض النقط بغيت يعني نوضح ربما وحقيقة ربما ماكاين شاي سوء الفهم للقانون ديال 97، ولربما احنا ماتفهمنا شاي بيننا، أولا حقيقة الطلبة المسجلين ربحوا الوقت هنوك اللي حولوا تسجيل الدكتورة الدولة الى تسجيل الدكتورة الوطنية، ولكن الذين حولوا من D.E.S للدكتورة الوطنية هنوك زادوا الوقت هذا من جهة، ولكن كاينة مسألة أخرى لكل قانون جديد له فترة انتقالية، والآن نعيش احنا الآن

نعيش فترة انتقالية ديال الدكتورة الدولة لان الآن الاستاذة، بعض الأساتذة يتساءلون هل هذه الفترة الانتقالية ستمد من بعد 2002 أم لا؟ أو 2003، إذن لكل قانون، هناك فترة انتقالية.

نقطة أخرى السيد الوزير احنا علاش طرحنا هذا يعني كيفية ربما يعني هذه فكرة أريد أن أطرحها عليكم فيما يخص المراكز أو النواة الجامعية الجهوية هل يمكن أن تتم هناك اتفاقية ما بين الجماعات الحضرية والمؤسسات الإقليمية لتوظيف كما يجري الآن العمل بما يخص المهندسين والأطباء، يمكن أن يتم هناك اتفاقية لتوظيف يعني أساتذة في هذا... لتغطية حاجيات هذه النواة الجامعية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار المحترم السيد العلوي في إطار التعقيب.

السيد المستشار تيتنى العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حقيقة أنني سأجيب عن السيد الوزير من خلال جوابه الأخير، والذي هو كان يتعلق بالهاتف فيما يخص المدارس البصرية، أي «ليزوبتسيان» أولا السيد الوزير قلتم أنه لامسؤولية لكم في هذه المدارس، في الوقت اللي هذه المدارس أنتم الذين رخصتم لهذه المدارس باش تحل، المدارس الخاصة، وفي نفس الوقت هما تحت المراقبة ديال وزارتكم والآن من بعد تم تخريج واحد العدد هائل من هؤلاء الطلبة، أصبحوا الآن في الشارع، ما ألقاوشاي اللي يتكلم معهم، لا ليقول لهم، يعطيوهم السماح باش يمكن لهم يفتحوا الأماكن اين يشتغلوا، ولا كاين اللي يتكلم معهم، بمعنى أنه الآن، ومن الملاحظ أننا نلاحظ أنه كاين تراجع كبير وخطير جدا في البلاد، لأن هذا تعليم خاص والحكومة والدولة تشجع التعليم الخاص، إذن هذه الإشكالية التي طرحت الآن لهؤلاء «لوزوبتسيان»، غدا ستطرح حتى لبقايا اللى فى القطاع الخاص، وغدا ستصدر حتى المدارس الآن التي تكون هؤلاء الأطر في واحد العدد من الامور، هذه إشكالية هذه، فلهذا السؤال اللي قلناه للسيد الوزير راه كان واضح، هذه مشكلة تتعلق بوزارتكم، أنتم الذين رخصتم لهذه المدارس، فأنتم الذين يجب أن تحلوا هذه الإشكالية، وأين هذه الإشكالية مطروحة على الحكومة، يجب أن تجد حلا لهذه الإشكالية، لأن هذا راه العشرات ديال الطلبة الآن متواجدين في المغرب كله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسادة المستشارين،

مرة أخرى، أؤكد أن هذا السؤال لم يكن تماما مطروحا وأنه هذا مخالف لقانون الأسئلة وللقانون الداخلي، ولكن على أي، سأجيب نفس الجواب، عما وزارة التعليم العالي ماكانت تترخص لشي واحد على أنه يبدى الممارسة وإلا خصني نبدى نعطي للطبيب وللصيدلي والبيطري ، هذا ما عمرو كان من صلاحية وزارة التعليم العالي وأؤكده وأؤكده، التعليم العالي لو كان ما أعطيت الترخيص لهذه المدرسة أنها تفتح للتكوين يمكن تفهم السؤال، ولكن أنا ماشي مسؤول على الممارسة، كاين في كل قطاع من القطاعات التي هي مسؤولة، كاين هيأة المهنية، كاين القطاعات الوزارية، كاين السلطات.

المحلية، فهذا جوابي ولازال التشبت أن وزارة التعليم العالي ولابد هي اللي خصها تحل هذا الإشكال، إذن باش نطويو هذا مرة أخرى- السيد قرو- حامل D.E.S اللي كيدير تسجيلين واحد في سبتمبر ديال هذه السنة وفي شتنبر دايل السنة اللي من بعد، يعني سنة، عنده حق مناقشة الدكتوراة، فإذن هو تسجيل ثالث فقط، بينما النظام الجديد إذن سنتين ديال D.E.S، ديبوم الدراسات العليا المعمقة، ف 3 سنين حتى 5 سنين هذه دكتورة الدولة، فإذن ما قلت

أنه يربح الوقت فأنا أوكده، أنه يربح الوقت، هذه يعني باش يكون المسائل واضحة.

ثانيا، ماكاين شاي فترة انتقالية وأؤكده لأنه بقي الاختيار لهؤلاء الطلبة إما يبقاو في الدكتورة الدولة أو يدخل للدكتورة الوطنية، إذن ماكاين شاي فترة انتقالية التي تقول على مدة كذا أنا مازالت أعترف بالدكتورة الدولة ولكن ستتوقف في السنة الفلانية، يعني خليناه اللي بغى يتبع الدكتورة الوطنية يبقى له معترف بالدكتورة الوطنية واللي بغى يحول للدكتور اللي كان في الدكتورة الدولة عفوا أنا معترف بالدكتورة الدولة واللي بغى يحول للدكتورة الوطنية أنا أعطيه الحق في التحويل.

فإذن ماكاين شاي واحد الفترة الانتقالية وماكاين شاي تغيير، التغيير الذي وقع هو أنه زاد التحديد للمسطرة وتعطات اللجنة والاعلان والترشيح، هذا ماجاء في الاصلاح من جديد فقط، أما من غير هذا الشيء هذا ماكاين شاي شي حاجة لانتقال، لو كان هؤلاء الناس كانوا يتوظفون كلهم مباشرة أو لما كيحرز على الديبلوم كيدخل للتعليم، غادي نقول آه، واليوم بديت كتطلب له شروط، لا، كيف كان من قبل غير قبل كان رئيس المؤسسة لوحده يقرر، اليوم تدارت اللجنة وتدار الإعلان، وأظن على أنه ما يمكن لكم إلا تكون معنا أنه يكون الشفافية في التوظيف وتكافؤ الفرص للجميع، وهذا ما نعمل عليه جميعا، شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل الآن الى السؤال الموالي وهو موجه كذلك الى وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول بعض مشاكل الطلبة مع الاحياء الجامعية للمستشار المحترم السيد التامك محمد امبارك.

الكلمة لكم السيد المستشار.

السيد المستشار التامك محمد امبارك:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أولا حقيقة أنا آسف السيد الرئيس أنني أعطينا الطلب باش نخوض حتى احنا في الحوار وقلت أنه خصو ساعة ديال الماكنة وكل ماكنتمناو من المسألة تكون بهذه الصفة هذه مسبقا، سواء ما ألقينا هذا السؤال.

السيد الوزير،

سؤالي خاص بسكن الحي الجامعي، أولا لا يعقل- السيد الوزير كنا درنا الاتصالات عادية بوزارة التعليم العالي باش الطلبة المنحدرين من الأقاليم الجنوبية يجدون سكن نظرا للبعد ونظرا للبرد القارس في هذه السنة، ولكن لا نلقى ولا أذن صاغية لهذا الطلب هذا، وهؤلاء المواطنين يجيو تقريبا من فوق 1200 كلم، ونتأسف عن عدم تلبية الطلب واحنا طلبنا من شهر 9 وهذا لاشك شهر 1 هذا يناير ولا نلقى طالب واحد من هؤلاء الطلبة الذين طلبنا عليهم وكتبنا عليهم، بغينا نعرف هذا الحي الجامعي سكن الحي الجامعي كما سألنا سؤال السابق ماعرفنا الحي الجامعي من يتحكم فيه، ولا من الذي نظم له هذا السكن ولا من له الأسبقية فيه، بغينا نعرف هذه الحالة هذه، يعطينا السيد الوزير التوضيح، لانهم هؤلاء الناس الذين جاؤوا من الأقاليم الجنوبية ماعندهم حق في السكن، نقول لهم راه ماعندكم حق في السكن، أو نقول لهم خصكم يترعاو.

ثانيا إذا عاد معايير البعد راه كاين حتى شي أحد بعيد من هؤلاء الناس، إذا كان معايير ديال الفقر راه ماكاين شي احد أفقر من هؤلاء الناس، هؤلاء الناس لولا صاحب الجلالة نصره الله الذي أعطاهم النقل، لاهم كانوا يكملوا هذه الدروس ديالهم، الذي أعطاهم النقل مجانا ذهابا وإيابا راه غادي يبقى مايوصلوا شاي للرباط أو ما يوصلوا شاي للجامعة من جامعات المغرب، نشرا لضعف هؤلاء الناس أولا الأغلبية منهم من أولاد المقاومين أو موتى على سبيل الوطن أو فقراء أو نوع من هذه الأنواع، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

أذكر السيد المستشار بأنكم تقدمتم في الجلسة بطلب إحاطة، وطلب الإحاطة لا يقدم الا من طرف رئيس الفريق وقبل افتتاح الجلسة على الأقل بساعة، ولهذا الرئاسة لم تستجب لطلبكم، الآن السؤال طرحتموه...

صوت من القاعة لا ولكن مع ذلك يجب أن يقدم قبل افتتاح الجلسة على الأقل بساعة، فالآن السؤال ديالكم تطرح والسيد الوزير سيجب عنه.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

حقيقة التجأ وربما لبعض الكلمات المستعملة في السؤال حيث أنه تم زيارة لمدينة العيون بأمر من صاحب الجلالة من طرف وزير التعليم العالي، ووزير التعليم العالي أعطى الأهمية والأولوية الخاصة لسكن الطلبة المنحدرين من أقاليمنا الجنوبية وتم تكوين خليات على مستوى كل عمالة التي تكلف غير بالمسائل الاجتماعية المخصصة للطلبة المنحدرين من أقاليمنا الجنوبية، كما أنه تم تكوين خلية على مستوى الوزارة التي لا تتكلف الا بالمشاكل الاجتماعية التي تهم الطلبة المنحدرين من أقاليمنا الجنوبية، فأظن على أن هذه الخليات وهذا الاهتمام وهذا الإعلان من طرف وزير التعليم العالي وكذلك الاهتمام الخاص الذي يوليه صاحب الجلالة محمد السادس أيده الله ونصره، فهو غبني، يعني أنه مسموع وربما ماعندهم شاي حق أو كذا أو ما صالح شاي، هذا من جهة وإن كان ولابد من توضيحه.

ثانيا، أنه كل مرة حاولنا نحلل أكبر عدد من الإشكاليات سكن الاحياء الجامعية وحتى أنه فى السنة فى الماضية الدخول الجامعى الماضي، تقدموا 100 طلب جامعي، ووجدنا لهم السكن خارج الاحياء الجامعية بداخليات المدارس في أقل من نصف ساعة، بتدخل من وزير التعليم العالي شخصيا، وهم الذين لم يريدون، فإذن مرة ثانية على أنه بالطبع لا يمكن نعطي الا مانستطع، هذه النقطة الثانية.

النقطة الثالثة: أنه اليوم كاين 270.000 طالب على مستوى المملكة، لو انطلقنا من مبدا أن 50٪ يدرسون في المدينة التي يسكنون بها، فهذا معناه أن 135.000 طالب خصها تسكن، ف 135.000 طالب اليوم الاحياء الجامعية لا تغطي إلا 34.000 سرير أي 15٪، من مجموع طلبة التعليم العالي أو.30٪ لو استثنينا 50٪ التي هي ساكنة في بلادها، هذا الرقم بالمقارنة، غير باش يعني يكون واضح في بال كل السادة المستشارين، فرنسا 9٪- تونس 10٪- الجزائر 12٪، إذن 15٪ هو رقم محترم، ولكن يبقى دون الطلبات، وبالطبع لا يمكن الاستجابة لجميع الطلبة، نحن عارفين كاين اليوم عجز 110 سرير على مستوى الاحياء الجامعية، وهذا ما دفع بالحكومة وبالوزارة أنها:

أولا وضعت قانون المكتب للاعمال الاجتماعية الثقافية والذي صادق عليه مجلس الحكومة في إنتظار طبعا المسطرة الموالية أي مجلس الوزراء ثم البرلمان بمجلسيه، ثم كل التشجيعات الجبائية التي جاء بها القانون المالي لسنة 2001 والتي تشجع المستثمر الخاص في بناء الاحياء الجامعية، إذن أظن على أنه هذه الإشكالية ديال الاحياء الجامعية هي تحتل الصادرة في مجال الاهتمام للحكومة ولطقاع وزارة التعليم العالي بصفة خاصة، والطلبة المنحدرين من الأقاليم الجنوبية أكثر، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب.

السيد المستشار التامك محمد امبارك:

دابا السيد الوزير الله يجازيكم احنا الأقاليم الجنوبية لا ينحصر الا العيون لوحدها، احنا نسأل على اشنو هو الذي أعطيتموه للأقاليم الجنوبية بشفافية للجهات جهة العيون، بوجدور- جهة كلميم، اسمارة- جهة الداخلة أو الزاك، ماشي ننحصر على العيون بوحدها، لان الأقاليم الجنوبية تتكون من عدة أقاليم، وتتكون من عدد الجهات وما قلت السؤال إلا وقلت على أن السيد الوزير بغينا نتفكر بأن في السبعينات كانت تعطى 400 درهم للطلبة في المنحة واليوم احنا في سنة 2001 ومازلنا في ذيك 400 درهم لان هي تضاعف 100 حاجة في ظرف ديال ذاك الساعة ديل المسائل المادية لذيك الساعة والمسائل المادية ديل اليوم، ماشي غير 10٪ .100٪ التي تضاعفت لذيك الساعة، ولكن لا ترتفع المنحة ديال هؤلاء الطلبة أبدا، بقيت في ذاك المستوى التي كانت فيه، في ذاك التاريخ التي بدأت فيه المنحة ولاشك باتسقلال المغرب، ولكن أنا بغينا نعرف الجهة، احنا اضطررنا باش نطلب لوزارة التعليم العالي، واضطررنا باش نطلب الداخلية، واضطررنا باش نطلب المقاومة، وما خلينا بلاصا ما حطينا فيهم ملف ولكن نلقى جواب ولو تلميذ واحد ما ألقينا له جواب وإذن والى حد الآن راه حقق مسكن حتى لواحد، واعطينا اشحال سكنتم واعطيونا الأسامي بالأسامي، نعرف اشحال سكنتم من الأقاليم الجنوبية كاملة، ماشي الكلام اللي خصو يتقال احنا خصنا المبرر، ونحن نريد المبرر مادرنا سؤال شفوى الا من بعد ماتسد علينا جميع الابواب، مارأينا باب نحله، لابناء الأقاليم الجنوبية اللي راه هم ينعسو في الزناقي وفي الشوارع، والناي اللي جايا من القرب تدخلهم عليهم وتخرج، وهما يسكنوا في الزنقة ماشي احنا خصنا الكلام، احنا خصنا الفعل، ماشي خصنا الكلام، راه كوجود، ولكن خصنا الفعل وخصنا المبرر، أنا قدمت رسالة فيها عدد من الأسماء ماتعطاني ولو واحد- السيد الوزير- وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

أولا مرة أخرى للتوضيح أظن أنه كان واضح أن تكلمت على اجتماع العيون، لم أتلكم على إقليم العيون في جوابي قلت أقاليمنا الجنوبية لا أستثني أي إقليم، أنا تكلمت الاجتماع في العيون، ماشي معنى مدينة العيون هذه النقطة الاولى بالطبع.

النقطة الثانية - السيد المستشار- يتكلم على المنحة أذكر السيد المستشار على أنه شخصيا لما كنت طالب كنت أودي سرير في الحي الجامعي ب60 درهم، وأودي الوجبة الغذائية ب 1و25 درهم عام 66، اليوم سرير بـ 40 درهم أقل من الذي كان في عام 66، ثانيا الوجبة الغذائية بـ 1و40 درهم، إذن إذا ما تزادت شاي المنحة، لان حتى المصاريف نقصت بالنسبة للحي الجامعي، والطاب لا يساهم في كلفة الحي الجامعي فإذن، لما نقارن، خصنا نقارن آش كيأدي وأشنو... واشنو حساب المنحة، وبالطبع أساس المنحة هو يرتكز أولا وقبل كل شيء على الأثمنة المعمول بها في مرافق الدولة.

- ثالثا: ليس هناك- الرزير لا يقول كلام- الوزير يعطى مبررات ويقول اللي كاين، واللي سكن، فمن كان- السيد المستشار- عنده اسم ديالو فما يمكن له شاي يعمم على كل ماهو معمول به إزاء أقاليمنا الجنوبية ولكن إذا جاء بإسم في واحد الوقت التي كانت الاحياء الجامعية كلها عامرة فكما قلت قبل قليل العجز 110.000 كانت، كيف هناك بعض الطلبة من الأقاليم الجنوبية الذين لم يدخلوا للحي الجامي، هناك كذلك الطلبة من فكيك، من الناظور، من طنجة، من طانطان، من أكادير اللي كذلك ماوجدا شاي الاسرة، نظرا للعجز ونظرا... وهذاك الشي علاش الآن الحكومة تقدمت بكل هذا البديل على مستوى لا المكتب الوطني ولا تشجيع الجبائي، وشكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هناك إجماع وطني حول المنجزات الجبارة في أقاليمنا الجنوبية.

الآن ننتقل الى السؤال الموالي وهو موجه الى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وقبل ذالك نشكرالسيد وزير التعليم العالي على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال المقدم من طرف السيد المستشار جامع المعتصم حول تأخير الحكومة في الجواب عن أسئلة كتابية، لكم الكلمة السيد المستشار المحترم .

السيد المستشار جامع المعتصم :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

طبعا موضوع السؤال الذي أطرحه اليوم يرتبط بالعلاقة مابين الحكومة والبرلمان،وأركز علي الشق المتعق بالأسئلة الشفهية التي تعتبر أحد آليات الرقابة ديال البرلمان علي الحكومة واللي الإطار القانوني ديالها يجدد لدستوركم النظام الداخلي للمجلس وأقول إذن بالنسبة للأسئلة الشفوية برمجتها يخضع لمعايير معينة يتدخل فيها مكتب المجلس وبالتالي مكتب المجلس مع الحكومة يتحمل هده المسؤلية إمكان التي في بعض الأحيان تتأخر بعض الأسئلة وجدولتها، لكن بالنسبة للأسئلة الكتابية فتأخرها أعتبر أن الحكومة هي المسؤلة المباشرة بالدرجة الأولي عنها، خاصة وأنه في الدستور يتحدث المادة 56 علي أن الحكومة ينبغي أن يجيب عن الأسئلة المحالة عنها في حدود يعني بعد 20 يوم وبالنسبة للنظام الداخلي أيضا للمجلس يشدد بالنسبة إلى الكتابية أن الحكومة ينبغي أن يجيب في حدود 20 يوم من حالة السؤال الكتابي.

لذالك فالسؤال بالنسبة إلى هو بماذا يفسر السيد الوزير تأخر إجابة الحكومة علي مجموعة من الأسئلة ورد الوزراء ومختلف القطاعات الوزارية على هذه الأسئلة الكتابية؟ ثم المعاناة الثانية وهي حول الإلتزام أحيانا بالجواب الصريح على جوهرة السؤال أو القضايا التي يطرحها السؤال بحيث أنه أحيانا وهذا لايتحدث بالنسبة لكل القطاعات الوزارية طبعا، أنه يتم الجواب علي جزء من السؤال ولايتم الجواب عن بقية الأجزاء(المادة101).

لذالك فسؤالي لماذا هذا التأخير؟ ولماذا عدم الإلتزام بالجواب الصريح والمباشر عن كافة جوانب السؤال المطروح؟ وشكرا السيد الرئيس ، السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

قبل جواب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، المكتب ليست له أية مسؤلية في برمجة أو تأخير الأسئلة الشفهية لانكم كما تعلمون الفرق هي التي تقترح الأسئلة التي تريد برمجتها نظرا لان الجلسة محددة في الوقت وفي النقل الإعلامي، هذا فيما يتعلف بما أشرتم إليه في مسؤلية المكتب الذي هو يطبق القانون فقط.

الآن الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للجواب

السيدمحمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون ،

في الواقع هذا السؤال يضع إشكالية مع الناحية القانونية، يعني المستشار هل يمكنه أن ينوب عن جميع المستشارين في طرح سؤال يهم المؤسسة يعني بحيث مبدئي أنه السؤال إذا كان يهم المؤسسة، المؤسسة لها ناطق ولها مكتب هو الذي يمكن له أن يوجه ملاحظات إذا كانت هناك تأخيرات، نحن لم نتوصل بأية رسالة من رئيس مجلس المستشارين يقول بأن هناك تأخير يعني من طرف الحكومة فيما يخص الأسئلة الكتابية، يعني الذي هو تأخير غير عادي، ولكن إذا كان المستشارتهمهه أسئلته، سأعطيه الإضاحات فيما يخص أسئلته، ولكن في رغم ذلك باش ياخد فكرة المجلس على جميع الأسئلة التى وقع الأجوبة عنها، سأعطى الإحصائية الاولى،

أن الأسئلة المطروحة الكتابية 1658 سؤال لحد الآن، التي أجابت عنها الحكومة 1548،الاسئلة الكتابية التي بقيت 52 فقط، المستشار السيد جامع المعتصم تقدم بما مجموعة 43 سؤال كتابي، أجابت الحكومة عنها جميعها، حتي سؤال ماعنده، الوضعية الحالية الأسئلة التي تهم السيد المستشار المذكور يوم 9 يناير الجاري توصلت الحكومة من المستشار بـ 14 سؤال كتابي لن يجيب عنها بعد لعدم حلول آجالها الدستورية التي ستصادف يوم 29 يناير القادم وأسئلته سأعطيها كيفما هي موزعة :

- الداخلية عندها : 2
- العدل 1
- الخارجية 1
- التشغيل 4
- التربية الوطنية 4
- الوظيفة العمومية 2

بحيث غادي يمكن له أن يحاسبنا لما توصل 29 يناير، ولكن على الرغم من هذا مايمكن لناشاي نبقي انعمم، نقول بزن الحكومة لايجيب، أنا أعطيت هذه الاحصائيات، ولما تنرجع لـ52 سؤال .السيد الرئيس، حضرات السادة الاعضاء،

ألقى بأن جل الاسئلة المطروحة تهم امور محلية نائية، بحيث لما يكون وزير المالية يتكلم له شي مشكل اللى واقع مثلا في الداخلة او واقع في أكادير أو واقع في خصن لازم باش يكتب لهذيك المنطقة باش يمكن يجاوب فهذه باين أمور التي تتعلق كذلك حتي بالبريد إلى اخره أو يبحث إذا كان السؤال يقتضي ولكن كما تلاحظون بأنه يعني 25 سوال من 1658 سؤال فهنا تيبان بأن الحكومة تستجيب لجميع الاسئلة والسيد الوزير الأول بعث في كل أسبوع رسائل الى الوزراء، ينبهم فيها الى حلول أجل الأسئلة حسب الدستور حتى يمكنهم أن يجيبوا داخل الآجال القانونية، فإذن من بعد 29 غادي يمكن للسيد المعتصم يقول لنا هل توصل بأجوبته عن الأسئلة المتباقة أم لا؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة للسيد المستشار السي جامع المعتصم.

السيد المستشار جامع المعتصم :

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على جوابه ولكن في نفس الوقت أولا تعقيبي الأول هو أعتبر أنه من حقي أن أطرح سؤالا في هذا الموضوع، وقلت أنني معني بهذا الموضوع، لأنني فعلا أتوفر على اللائحة أسئلتي والمعطيات التي قدمها السيد الوزير، راه حتى أنا درت إحصائيتي، لأن أنا الذي أقدم الأسئلة، وأضعها في نفس الوقت أتوصل بها في الوقت الذي وصلت، فالمجموع الأسئلة ما شي 42 سؤالا، هنا 43 سؤال، الذي قدم من غير الأسئلة الحديثة، يعني تقدمت 56 سؤال، يعني قبل بداية هذه الدورة التشريعية، ومن الأسئلة ما لم أتوصل به بعد مرور ولو أكثر من 6 أشهر، ومن الأسئلة ما لا أنتظر ربما يعني توصل به، ولا أريد أن أتحدث عن قطاعات وزارية.

قلت أن هناك قطاعات وزارية أنا شخصيا عندي كافة معطيات كاين قطاعات فعلا التي تجيب في الوقت القانوني ولكن كاين قطاعات وزارية مع كامل الأسف لا تلتزم بذلك ومنها القطاعات التي ترسل الجواب بعد أكثر من 6 أشهر ولا تضع التاريخ على السؤال، فلذلك السيد الوزير يعني شخصيا حينما طرحت هذا السؤال لأنه كما قلت منبعث من حاجة ومن معناه فعالية، هذه القضية الأولى.

القضية الثانية، هذه القضية ديال الوقت السؤال حينما يطرح، يطرح بناء على حاجة، وحينما يمر يعني الحاجة اللي كان... مثلا أعطي السؤال ديال ماهي التدابير الذي كان الوزير الأول يتخذها، أنا قبلها قضية القرعة ديال تجديد الثلث يعني الحديث عن التدابير أنا بغيت الجواب كتابي بالنسبة لي، لم أشارك في النقاش يعني

الذي يقع من بعد طرح هذا السؤال حول التدابير التي كانت سيتخذها في برنامج الشفافية ديال مرور الإنتخابات ديال التجديد، تجديد الثلث، فهذا السؤال الى اليوم لم أتلق جوابه كمثال فقط، هذه القضية الأولى، القضية الثانية أطرح هذا الأمر في إطار دعوة الحكومة وخى السيد الرئيس جاوب على قضية المكتب فأنا أتحدث عن البرلمان كمؤسسة يمكن تتحمل مسؤولية التأخر فعلا الأسئلة الشفوية لان هذا يخضع لعدد معين من الأسئلة اللي خصها تدار والكوطا ديال الفرق وغيرها.

ولكن بالنسبة للأسئلة الكتابية كما قلت يعني أنه اعتبر ماكاين شاي عذر عند الحكومة باش تأخر، ولذلك فهذه مناسبة بالنسبة لي لدعوة الحكومة الى تعزيز وتمثيل علاقتها مع المؤسسة البرلمانية من خلال التزام مقتضيات القانون سواء الدستور أو النظام الداخلي، والذي سيأشر لهذا التمثيل العلاقة وتعزيزها والعلاقة التي تكون قوية هو الإجابة السريعة طبعا على الأسئلة، لان كما قلت ماكتطرح الا بناء على حاجة، ثم الإجابة، الصريحة وهذا الذي لم يتكلم عليه السيد الوزير بصراحة التامة، وكما قلت عندي الاجوبة وعندي الأسئلة اللي الجواب لا علاقة له بالسؤال، أو الجواب ناقص، والأمثلة على هذا السيد الوزير

مادمتم مكلفين بالعلاقة مع البرلمان، يمكن نريح معكم، نعطيوكم النماذج في هذا أيضا يؤشر لهذا تمثيل العلاقة هو الحضور المتوازن لاعطاء الحكومة في البرلمان أيضا، هذه قضية ينبغي طرحها، كاين وزراء اللي ماكنشوفهم شاي في البرلمان وخى تنطرح عليهم أسئلة، وخى فرق تطرح عليهم الأسئلة لا يحضرون الى البرلمان وهناك وزراء يحضرون لماما، وحينما يحضرون خص كل شي... كاين وزير اللي يجي على 10 أسئلة ووزير يأتي على سؤال واحد.

فلذلك فهذه فقط إثارة انتباه أرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار في إطار تعزيز العلاقة وتمثيلها ماشي في إطار المؤاخذة فقط، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيد رئيس الجلسة :

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

عندما يوجه سؤال كتابي ماشي معنى امتحان للوزير، باش غادي نشوفه واش جاوب مزيان أو ما جاوب شاي مزيان، هذا يعني تتطرح واحد الإشكالية معينة، يتجاوب الوزير، إذا كانت يعني ماقتنع شاي بذاك الجواب تيمكن يوضع سؤال آخر، ويقول بأنه هذاك الجواب كذا ولكن النقطة الفلانية أثير الإنتباه إليها، احنا الآن عندنا إشكالية أكثر من هذه، أصبحنا ماشي تتوصل فقط غير بالأسئلة، يتوقع الجواب ديال الوزير وتيوقع التعقيب ديل المستشار، تيولي احنا الآن مطروح علينا وجه يتولى التعقيب على التعقيب يعني بحيث خصنا نستحضر عدد من الأسئلة التي تأتي، فأنا دابا نتكلم على مجلس واحد راه حتى المجلس الآخر كذلك، فإذن يعني لما كيحصل الجواب إذا كان ماشي كافي تيمكن للانسان يمكن له يضع...

ولكن نعاود نتوسع ونقول كاين الوزراء لما تيجيو شاي، والرأي العام راه تيشوف واش كاين شي جلسة الأسئلة تنقل من 5 و2 الى 6، ماتيجيو وزراء، ما يتوقع شاي الجواب، هذه الجلسة كلها الآن التي تذاع أمام الملإ أسبوعيا في جلسات الوزراء كلهم تيجيو، كلهم يتذاكرون، تيجيوا حنا فوق مانتكلم تنقول بأن ماكاين شاي، والآن هاهي القاعة نشوف أشكون اللي حاضر، هذا ماشي كلام، على الأقل الأشياء تكون يعني بالمنطق، الأمور اللي هي معقولة نطرحها، ولكن نجيو غير باش نتهجم على الحكومة في أي في كل مناسبة، هذا ماشي مقبول نهائيا، السؤال هذا ماعجبني شاي الجواب، ماجيت شاي، ماشي معقول هذا الشيء، ماشي هذا هو العمل في نظري يعني ديال التعاون اللي خصو يكون ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، يعني الشيء اللي هو إيجابي نقوله واللي هو سلبي نقوله.

ولكن تنعتقد بأنه بالنسبة للاحصائيات التي أعطيت لانزاع فيها، لأن احنا ضابطينها بكيفية مدققة، والسيد المستشار يمكن له أن يتصل مع مصالح الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان وغادي تطلعه بالضبط وهذه نماذج جبتاه له ولو كان الوقت غادي نقرا النماذج ديال الأجوبة ديال الوزراء باش يعرف بأن الأجوبة متكاملة وبأنها مركزة على جميع الأسئلة المطروحة، مابغيت شاي نطول عليكم وإلا أنا عندي نماذج ديال جميع الأسئلة ديالو الذي وضعها والأجوبة التي تلقاها من طرف السادة الوزراء، لهذا تنعقد بأنه في اطار التعاون فيما بيننا وفي إطار المراقبة التي نحاول ما أمكن أنه الحكومة تكون في مستواها وتستجيب لجميع المستشارين، يعني خص يكون واحد الأسلوب ديال التعامل فيما بيننا اللي هو يحدد مسؤولية الجميع ونرقى بمصداقية المؤسستين لا الترشيعية ولا التنفيذية - شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

نؤكد للسيد الوزير الاعتزاز بالتعاون الإيجابي متاع الحكومة في الجلسة الدستورية متاع الأسئلة الشفوية، ونؤكد هلى أنه ليس هناك أي تهجم في مواجهة الحكومة، بقدر ما هناك فقط ممارسة الرقابة، التي يسمح بها الدستور.

إذن ننتقل السادة المستشارين الى قطاع آخر وهو قطاع الشبيبة والرياضة، ويتعلق الأمر بوضعية كرة القدم الوطنية للمستشارين المحترمين السادة: رحو الهلع- حميد كوسكوس- محمد بلامين- احمد بورواين- عبد الغني المكاوي- وبوطاهر بوطاهري الكلمة للمستشار المحترم، لكم الكلمة.

السيد المستشار رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد عرفت كرة القدم الوطنية تراجعا كبيرا، في المدة الأخيرة، خاصة على مستوى الفرق الوطنية للكبار والشبان علما أن بلادنا تطمح للعب أدوار على الصعيد العالمي، وهو الطموح الذي ترجم بتقديم ترشيح المغرب لاحتضان كأس العالم، والوضعية التي تعيشها كرة القدم مازالت ممارستها ببلادنا تعتمد على الهواية وتعاني الفرق في الأقسام الوطنية من مشاكل مالية تؤثر سلبيا على سيرها وعلى عطاء اللاعبين، وقد أصبحت كرة القدم اليوم نظرا لجمهورها العريض وأهميتها بالنسبة للشباب صناعة حقيقية في الكثير من البلدان وتفتح آفاقا للشباب ليكون بها مسارا مهنيا، وبالتالي أصبحت إحدى وسائل الانتصاف طالت الشباب، ولاجل ترقية هذه اللعبة لابد من تحويلها من هواية الى احتراف مما يتطلب تهييئ قوانين خاصة بمختلف أوجه حياة الأندية الوطنية الداخلية، أو في علاقتها بباقي المؤسسات الوطنية وبشكل خاص القناتين التلفزيتين والمؤسسات الإشهارية، كما يتطلب تشجيعات وتحفيزات الأندية والممارسين وبالتالي أعطت أكثر فرجة مما سيمكن من استقطاب أكبر للجمهور واهتماما أكبر من طرف الممولين والمؤسسات الإشهارية.

ونسائل معاليكم هل لوزارة الشبيبة والرياضة استراتيجية لترقية كرة القدم الوطنية؟ وهل تفكرون في إجراءات تحويل ممارستها من هواية الى احتراف. وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة.

السيدأحمد الموساوي وزير الشبيبة والرياضة :

إذن لابد من الإشارة الى أنه هذا التراجع الذي نلاحظه فيما يخص كرة القدم هو تراجع ظرفي لان جميع الفرق في العالم وواحد العدد من الفرق المشهورة حاليا في نفس الوضعية بحالنا، لما واحد الفريق يصل لواحد المستوي لابد أنه ما كيبدى يهبط، المهم هو يكون الخلف، احنا دابا فى هذه المرحلة هذه، ولابد مانمر من هذه المرحلة،

مثل ألمانيا مثلا واسبانيا... الخ، وحتى انجلترا، الا أن المشكل الأساسي ماشي هو هذا المشكل هو كيفاش نكييف كرة القدم ديالنا باش تكون في مستوى كرة القدم الدولية، وهذا هو التخوف الكبير، لأن الظروف، المناخ ديال كرة اقلدم تبدل في العالم، غير في هذا 5 سنين الأخيرة وقعوا واحد تغييرات كبيرة بزاف، تبدلت المدارس، تبدلت البرامج تبدلت حتى الفرق، اليوم كنشوف فرق افريقية ماكان احد يتوقع أنها تكون في المستوى اللي كاينة فيه اليوم هذه 5 سنين أو 6 سنين .

إذن هذا المناخ العام الذي تغير لازم أننا نتكيف معه، المناخ تغير من جميع الجوانب وتغير أكثر من جهة الوسائل المستعملة، مابقات شاي كرة القدم لعبة، ولي تطاحن ديال واحد العدد ديال الوسائل، وتتكلف واحد تكاليف باهضة ما يمكن يبقى في المنافسة الا الذي رصد لها الوسائل المادية بكل صراحة الضرورية، وكتشوف الدليل على ذلك البطولة الوطنية، ديالنا، ماشي الشباب اللي ما كاين شاي، ماشي التأطير اللي ماكاين شاي، ماشي حتى شي حاجة وإنما كاين نقص بكل صراحة في الوسائل المادية.

وكاين بعض السادة المستشارين ايلا كانوا هنا اللي كيشرف علي بعض الفرق وكيعرف هذا أشنوهي المشاكل المادية اللي كاينة، ولكن هذا ماشي عائق ما يمكن لنا شاي نقول ماكاين شاي الوسائل ونوقف ترقبا لتخطي هذه العقابت وباش نكون في الموعد في المستقبل إن شاء الله، وراه بدات النتائج كتعطى وبدات كتبان، الجامعة الملكية لكرة القدم هذه سنتين بدلت برامجها، كاين واحد التغيير حتي في الهياكل ديالها كما تعلمون.

مانطول شاي في التغييرات التي وقعت على مستوى الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم التي غيرت حتى شكلها وحتى طرق وحتى الهياكل ديالها مثلا بإحداث إدارة تقنية وطنية، التي سيكون عندها فروع محلية، إحداث مدارس لكرة القدم على مستوى العمالات والأقاليم، جميع العمالات أو الجهات التي عندها إمكانيات متوفرة، كفيما كانت نستعمل جميع الوسائل، لا يمكن لنا كما قلت نتسنى حتى تكون عندنا وسائل كبيرة، مثلا فيما يخص الإيواء ديال الطلبة ديال هذه المدارس فاين ماعندنا شي ليسي أو شي أنتيرناشي داخلية قديمة أو ما مستعملة شاي سنستعملها، مراكز وزارة الشبيبة والرياضة سنستعملها حتى نخرج من هذه المشاكل في أقرب الوقت، إضافة الى البحث عن الوسائل المادية، هذا مشكل ولكن الحمد لله كاين إرادة قوية لا من جانب الحكومي ولا من جانب ديال المستشهرين إن شاء الله احنا غاديين مع واحد البرنامج نتمنى يعطي ثماره.

فيما يخص- السيد الرئيس- باش مانطول شاي فيما يخص الاحتراف بكل صراحة الاحتراف عنده شروطه، أما ندير له احتراف على حقو وطريقو بقوانينه ومستلزماته، بوسائله إما إذا درناه بشي طريقة اللي ما قادين شاي عليها أو بشي طريقة اللي غير ملائمة للاحتراف الذي نعرفه بضواطه ماكاين علاش نزربو، لازم بأننا نقطع المراحل بحال بعض الدول، بحال التجاريب اللي شفنا في العالم، لازم أننا نمشيو بمراحل، المهم هو النتيجة هي تكون البطولة الوطنية في المستوى، التي تعطينا اللاعبين في المستوى اللي يطعموا الفريق الوطني، وما يمكن لنا شاي نحكم غالبا الناس ما كيتحكو على كرة القدم بالفريق الوطني، ماشي هذا هو المشكل، المشكل، في الحقيقة اللي عندنا الآن هو البطولة الوطنية اللي خصها تصلح ونتمنى إن شاء الله الجميع يساهم فيها، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد المستشار رحو الهلع للتعقيب.

السيد المستشار رحو الهيلع :

السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على الصراحة التي عالج بها سؤالنا، أكيد أن كرة القدم في المغرب عرفت تراجعا، وهذا يعني بأن ماكاين شاي هناك واحد السياسة متبعة، السياسة اللي تتخلي يعني واحد الاستمرارية فى الإنتاج ديال القوة ديال العيب، لان كرة القدم، اليوم

مابقات شاي كما قال لنا السيد الوزير، مابقات شاي غير واحد أجرى من وراء الكرة وضرب الكرة وصافي، وانما هناك استراتيجية خصها تكون يعني مسطرة، أكيد عندكم تصور وعندكم رؤيا، ولكن هذه الرؤيا وهذا التصور، كما بغاو يكون واضحين، فهذا ماكيعني شاي أن هناك إجراءات ملموسة. احنا الى تذاكرنا عليه السيد الوزير من خلال السؤال وهو يعني الخلف ديل هذا، منين تيكون هناك واحد الصعود في الفريق الوطني، أو حتى في الفرق الوطنية لان كاين الكرة بالمغرب تتعرف طالعة هوادا، هذا هو الحالة ديالها، علاش؟ لان ماكاين شاي استمرارية في الإنتاج ديال الخلف، وهذا يتجلى يعني في الفريق الوطني، في 86 طلعنا عاود هبطنا نعسنا واحد 10 سنين، عاود ثاني جاب الله شوية واحد الوقت وعاود هكذا، علاش؟ لانه التكوين مابقاشاي يعني هذاك التكوين يعني ديال الهواية، يعني الدري منين دابا تيخيب اللاعبا، تنجيبهم من الاحياء، المدرسة الحقيقية تتعطينا اللاعبا الكرة القدم اليوم هم من الأحياء، ولكن علاش؟ احنا تنقول مايكون شاي عندنا، أكيد ماعندكم شاي الوسائل، نتفهم هذا، ولكن علاش مايكون شاي عندنا واحد استراتيجية مبنية كذلك بينكم وبين وزارة التعليم يعني المدارس؟ اعطى الله المدارس دابا، اللي تيقراو فيها أولاد المغاربة، ولكن هنوك أولاد المغاربة فيهم واحد العدد تيبغي يلعب الكرة، علاش مانختاروهم شاي ويكون هذا التكوين مندمج يعني التكوين الأساسي ومعه كرة القدم، يعني يمكن له مثلا يقرأ واحد الصباح الكرة وفي العشية يقرأ المسائل الأخرى العادية ديالو وتكون عندنا واحد البروفي ديال كرة القدم وبكالوريا ديل كرة القدم وندمج التكوين ديل اللاعبا في النظام ديل التعليم ديالنا باش مايبقى شاي غير الجامعة غادي تمشي فين ما ألقت الفلوس تدير شي حاجة، وهذا عاود راه باب آخر، يعني اللي عنده الفلوس راه غادي يزيد في كرة القدم واللي ماعندوشاي ماكاين شاي ماكاين شاي.

احنا بغينا واحد استراتيجية، واحد الرؤيا وطنية ولكن تكون مبنية على واحد التكوين يعني مندمج ديال الشباب، ونتمنى لكم التوفيق إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة :

لكم الكلمة السيد الوزير، واحنى هذا الموضوع خص لجنة.

السيد وزير الشبيبة والرياضة :

شكرا السيد الرئيس،

غير بين قوسين، كل شي يقول ماكاين استراتيجية ماكاين، ماكاين، واش استراتيجية اللي صعيبة؟ استراتيجية راها معروفة، وايلا حتى كاع ماقديناشاي احنا نديرها راه موجودة في العالم، خذ استراتيجية الآخرين وقدهم وها أنت عندك استراتيجية، خصنا نكون واضحين، ولو ماكاين شاي استراتيجية ما يمكن شاي يكون عندنا فريق، ما يخرج شاي من المغرب، اليوم مابقى شاي، ها أنتم تتشوف الدول، شوف الدول اللي في مستوانا واش كاين شي واحد اللي كيفوت ذوك 8 أو 6أو 7 اللي كيفوت أو في بعض الاحيان غير 4 على المستوى الدولي، وإذا كان فريقنا قابض إذن كاينة استراتيجية وكاين عمل وكاين مثابرة واجتهاد ديال الناس اللي كيشرف عليه، ماشي كنقول أنا، وإنما كاين الناس اللي كيشرف متطوعين أكثر من ذلك اللي كيشرف على هذا الجهاز ديل الرياضة راه ماشي الوزارة في الحقيقة، احنا نساند ونؤيد ونعطي الأطر، نعطي بعض الوسائل ولكن الله يجعل البركة في الناس اللي ساهرين ومضحيين بوقتهم وبفلوسهم في غالب الأحيان وكيضحيو، هما اللي إذا كانت النتيجة راه الشرف كيرجع لهم. وأقول هذا الشيء لان كل التحية لهؤلاء الناس اللي كيضحيو، إما استراتيجية- السيد المستشار- كاينة استراتيجية متغيرة، كاين تحيين ديال الاستراتيجية، بحال اللي قلت لكم المناخ العام في العالم يتطور بواحد السرعة خارقة للعادة، اللاعبين ديال اليوم راه مابقاوشاي بحال ديال زمان كيخرج من الاحياء وهاهو لاعب، تقريب مصنوع، كاين التغذية دايلو، الطبيب، ديالو، التسيير ديالو، المراقبة ديالو تقريبا يوميا ماشي تقريبا يوميا.

إذن هذه تقريبا صناعة اللاعبين، هذه هي فاش دخلينا اليوم، ولهذا كاين الحمد لله كاين نتائج وكاين العمل الموازن رغم قلة الوسائل ديالو.

فيما يخص المعاهد، راها كاينة، المؤطرين كاينين، وكيقول المؤطرين فيما يخص المدرب الوطني الى آخره ذاك الشي اللي كنسمع، كاين واحد المستوى، المؤطرين فيما يخص المدربين على المستوى الدولي محدودين في العالم كاين الدول اللي عندها تاريخ ومتقدمة أكثر منا في هذا الميدان، لابد أنها كتجيب المدربين من الخارج، والحمد لله أنا عندي أمل أن هذه الاستراتيجية اللي كاينة دابا وهذا التطور اللي كاين سيعطي ثماره إن شاء الله، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ننتقل الى السؤال الموالي موجه الى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري حول تبسيط المساطر الإدارية للمستشارين المحترمين السادة: محمد الانصاري- محمد العربي القباج- احمد القادري الكلمة للمستشار المحترم السيد العربي القباج.

السيد المستشار محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يعاني الكثير من المواطنين في المدن كما في القرى بتعقيد المساطر الإدارية، حتى عندما يتعلق الأمر بطلب الحصول على بعض الشواهد الإدارية العادية مثل شهادة السكنى، ذلك أنه هذه الوثيقة أصبحت في كثير الأحيان تتطلب الادلاء بوثائق أخرى، الشيء الذي بشأنه تعطيل مصالح المواطنين وضياع وقتهم وربما ضياع فرصة الحاجة الى تلك الوثيقة المطلوبة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم ماهي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتبسيط المساطر الإدارية؟ ماهي التدابير العملية الكفيلة بجعل الادارة فى خدمة المواطنين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيدامحمد الخليفة وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

ينطلق سؤال السادة المستشارين المحترمين، من مثال خاص يتعلق بشهادة السكنى مثلا الى الأفق العام المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية، أوكد للسادة المستشارين المحترمين أنه بالنسبة لهذا المثال وما في حكمه من أوراق يتعامل بها المواطنون دائما ويلاقون معاناة، فإننا نقوم بإجراءات متعددة في كل يوم من أجل ضبط هذه الأوراق، من أجل أن نخلق تقليدا جديدا في الإدارة المغربية بالنسبة لهذه الأوراق التي نعرف مدى المعاناة التي يعاني منها المواطنون ولاسيما المستضعفين منهم.

بالنسبة للإجراءات الكفيلة بتبسيط المساطر الإدارية، هذا موضوع مهم، ومهم جدا ولا أعتقد بأن جوابا فيه أقل من دقيقتين قد يسعف بإعطاء الإيضاءات الكافية حول هذا الموضوع، ولكن نستطيع نؤكد للسادة المستشارين المحترمين أنه أولا انتهت جميع الوزارات من جلسات عمل التي عقدتها بالنسبة لجميع المساطر التي تعتبرها معقدة، عقدت هذه اللجن اجتماعات متعددة بوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري من أجل الخروج بتصور عام لكل هذه المساطر، وأؤكد بأننا وجدنا حوالي 520 مسطرة كلها تستدعي الإصلاح سواء ما يتعلق بالإتصال المباشر مع المواطنين، ما يتعلق بالمقاولات، وما يتعلق بالصفقات، ما يتعلق بالأوراق المطلوبة في البناء، ما يتعلق بكل أجهزة الدولة.

وجدنا أكثر من 520 مسطرة، والحكومة جادة في بلورة هذه المشاريع وإعادتها الى كل القطاعات الوزارية من أجل أن تشرع فى

إعطاء كل الفعالية لابراز هذه المساطر الإدارية التي نعتبرها عرقلة في وجه الاستثمار العمومي، وفي وجه التعامل الشفاف مع المواطنين، وبالتالي فإننا عن قريب سنرى بأن كثيرا من المساطر سواء في شكل مشاريع قوانين أو في شكل مراسيم أو في شكل دوريات كلها ستصب في قالب واحد ألا وهي ترشيد تلك المساطر من أجل الدفع بالردارة الى أن تكون بالفعل في خدمة المواطن وفي خدمة التنمية.

أكثر من هذا وذاك فإننا نعرف بأن التركيز الإداري الموجود في دواليب الإدارة والموجود في الساحات الإدارية المغربية هو معرقل تماما لكل تبسيط، وبالتالي نبشر السادة المستشارين المحترمين أننا دفعنا بمرسوم قانون الى المسطرة القانونية اللازمة من أجل أن يخرج قريبا إن شاء الله المشروع... أه مرسوم القانون الذي ينصب على ألا لا تعقيد وقد أثار السيد الوزير الأول في المدة في الأيام القليلة، بمناسبة استقباله لمبثلي الصحف ووراثهم ممثلي الإعلام عن أن هذا المشروع الذي يتعلق باللا التركيز الإداري سيرى النور عن قريب، ونعتبر بأنه اللا التركيز الإداري و520 مسطرة قانونية ومسطرة التدابير كفيلة بأن تعطي للإدارة المغربية وجها آخرا بالنسبة لكل التعقيدات التي كانت تعرفها، وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير على البيانات القيمة، وأعطي الكلمة للأستاذ الانصاري للتعقيب.

السيد المستشار محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أشكر السيد الوزير على هذه الإيضاحات والتي جاءت فقط لتؤكد ماكنا نعلمه، ولكن الذين نوده هو التعجيل بإخراج هذه الإجراءات الى حيز التطبيق، وتفعيل ميثاق حسن التدبير، وكذلك التعجيل بالشباك الوحيد، والآن هناك اجتماعات في مختلف العمالات والأقاليم من أجل ذلك، ولكن طالت الانتظارية بالنسبة للمواطنين سواء أكانوا مستثمرين أو غير مستثمرين، وخاصة في العالم القروي، تلك الساكنة التي أثقل كاهلها العدد الكبير من الوثائق، تلك الوثائق التي هي مكلفة من الناحية الزمان والإنتقال من السكنى الى الادارة، والتردد على عدة إدارات والرسوم القضائية التي هي فوق الطاقة الشرائية للمواطنين، كل هذا لابد أن يعاد فيه النظر.

السيد الوزير، نشكره، لقد أحصيت تلك الإجراءات وما أكثر تلك الإجراءات ولكن لابد من إخراجها الى حيز التنفيذ، ومع العلم أن حكومة التناوب قد قطعت أشواطا مهمة في تدبير الشأن العام يفوق أو ما يقرب 3 سنوات.

كذلك في قضية اللاتركيز، هذا شيء مهم ولكن قضية تفويض الاختصاصات الآن في العالم القروي ينتقل المواطن في أغلب الأحيان الى مركز القرار أي الى الرباط للحصول بعض الوثائق بينما هناك لامركزية للمشاكل ومركزية القرار، ولابد أن نفك هذا اللغز والمواطنون كلهم يتتبعون ويأملون من هذه الحكومة أن تخفف من معاناتهم وأتمنى أن يكون لقاء في إطار اللجنة لنتوسع في هذا الإطار، وسيتكون المناسبة سانحة لنتبادل الرأي مع الحكومة في شخص السيد الوزير الذي لم يمض على تعيينه على رأس هذا القطاع الا بعض الشهور، ونتمنى أن تكون الاستمرارية، ولكن استمرارية فعالة إن شاء الله لحل المشاكل العالقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكملة.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

أستطيع أن أؤكد للسادة المستشارين المحترمين على إثر التعقيب الذي تفضل به الأستاذ الأنصاري أن بالنسبة للا تركيز تعتبره الحكومة من أسبقية الاسبقيات، ونحن نشاطره الرأى فى

الأسباب التي أدت بالحكومة الى التعجيل بهذه المسطرة التي سترى النور عن طريق مرسوم قانون، ونعتبر بأن الدفع به الى التقدم والى المصادقة عليه سيخلق نقلة نوعية في تاريخ المغرب الإداري، ونؤكد له كذلك أننا لن نختفي أمام «لازربة على صلاح»، نحن مع التسريع ولكن لسنا مع السرعة لان الأمر يتعلق بمساطر لها انعكاساتها القانونية والإدارية، نعم كثيرا من المشاكل البسيطة نحن نعالجها والأمر لا يتعلق إطلاقا وفقط بوزارة الوظيفة العمومية، إن الأمر يتعلق كذلك بوزارات لها اختصاص أكثر في هذا الميدان ولها اتصال مباشر بهذه المساطر، السيد الوزير الأول يحث في هذا التوجه، نحن نعمل مع جميع الوزارات وسترى إن شاء الله البوادر الأولى لهذه المشاريع، أعتقد لا يتعدى الامر 30 يوما، سترى النور الكثير منها، المشاريع التي سؤهل المغرب لربح الكثير من التحديات في ميدان التحديث الإداري.

وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

أعتقد أن السادة المستشارين أصحاب السؤال الأخير لا يوجدون في القاعة، فأعتقد أننا سنطبق مقتضيات النظام الداخلي، لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار عبد السلام بروال :

شكرا لفريق الديمقراطي، لهم عذر، راه كتشوف حتى واحد ماكاين ويطلبون تأجيل هذا السؤال، فقط، غير للإشارة فقط السيد الرئيس، فيما يخص السؤال السابق، الوثيقة التي نتوفر عليها السؤال طرح من طرف مولاي أحمد القادري، والسؤال عمليا طرح من طرف السيد القباج وعقب عليه زميل آخر، لم نرد أن نثير هذا الموضوع، ولكن نسجله فقط احتراما للرئاسة واحترام للسيد الوزير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

أذكر السيد المستشار المحترم بأن هناك رسالة استدراك وصلت الى الرئاسة، على كل حال هذا مشكل احنا بتينا فيه طبقا للنظام الداخلي.

السادة المستشارين،

بهذا نكون قد أنهينا جدول أعمال،

صوت من القاعة

آه، المقاولات

السؤال ثاني موجه الى السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام حول الخدمات البريدية.

آه، السؤال الأخير في جدول الأعمال موجه الي السيد وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلف بالشؤون العامة للحكومة حول من له الصلاحية في منح بطاقة الصانع التقليدي، للمستشارين المحترمين السادة: احمد اجغيري- محمد عذاب الزغاري- عبد القادر النميلي.

الكلمة للمستشار المحترم وعفوا على السهو.

السيد المستشار أحمد الجغيري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

دائما وأبدا سؤالي يبقى في الأخير، دائما ختامه مسك.

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الوزير،

كما تعلمون نظرا لعدم صدور قانون تنظيم الحرف، تقع العديد من المشاكل بخصوص اختصاص النوعي بين غرف الصناعة

التقليدية ومندوبية الصناعة التقليدية، ومن أهم هذه المشاكل صلاحية منح بطاقة الصانع التقليدي، بعض المندوبيات تدعي أنها هي صاحبة الاختصاص يكون أعضائها هم الذين يعرفون الحرف والصانع على حد السواء، لهذه الأسباب يشرفني أن ألتمس من سيادتكم تنوير مجلسنا الموقر بمن له الاختصاص في منح بطاقة الصانع التقليدي، وما هو السند القانوني لهذه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد كاتب الدولة فليتفضل بالجواب.

السيدعبد الكريم عتيق كاتب الدولةالمكلف بالمقاولات الصغرى والمتوسطةوالصناعة التقليدية :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

جوابا على سؤال السيد المستشار المحترم، أريد التذكير فقط بأنه هذا السؤال طرح في مرات عديدة وفي كل مرة كانت الإجابة تؤكد على أن هذه البطاقة ليست لها أية مرجعية قانونية أو أي سند قانوني، كانت تمنح في فترات سابقة من طرف غرف الصناعة التقليدية، وكانت أساسية فيما يخص مجموعة من الأشياء الإدارية، مثل الحصول على البطاقة الوطنية- بطاقة التعريف- مثل الحصول على جواز السفر، أو الحصول على القروض، سنة 1999، أعتقد في 5 ماي تم توقيع اتفاق مباشر بين الوزارة الوصية على القطاع وبين البنك الشعبي فيما يخص القروض، وأصبحت القروض بالنسبة للصناع التقليديين،لا تشترط هذه البطاقة، بل يكفي الحصول على وثيقة إدارية من طرف مندوبية الصناعة التقليدية التابعة للدائرة الترابية التي يشتغل بها الصانع التقليدي.

فيما يخص التجاوز من له الصلاحية، نعتقد نحن انطلاقا من تصور آخر مخالف واللي وصلنا تقريبا للمسات الأولية ديالو، والذي سينطلق فى 31 يناير بلقاء وطنى أول ديال جميع ممثلى ومنتخبى أى منتخبين ديال الصناعة التقليدية وهم 532 سيجتمعون، ستجمعهم الوزارة في إحدى الفنادق في الرباط، وسيكون يوم دراسي أساسي تحسيسي في مجموعة من محاور، من بين هذه المحاور هو تنظيم الحرف، علاش بهذا اليوم التحسيسي، بدينا به باش نحاول ندمج الفاعلين في مجموعة من إشكاليات المطروحة على القطاع، أولى هذه الإشكاليات هو تنظيم الحرف وتعريف الحرف، من هو الصانع التقليدي؟ وهذه مسألة أساسية، بالفعل هذا كله غادي يجي في أفق وتحضير للكتاب الأبيض، الذي سنشتغل فيه احنا كوزارة فقط، كوسطاء، وليس كأساسيين سنستعين فيه بكل الغرف وسنستعين فيه بالخبراء وسنستعين فيه بكل الغرف وسنستعين بالجامعة.

من خلال الكتاب الأبيض الذي سيختتم الأشغال ديال هذا التفكير في شكل ورشات الى حدود ماي، سنحاول نخرج ميثاق الصناعة التقليدية، إذا اشتغلنا بهذه الوتيرة بمشاركة كل الفاعلين نعتقد أنه في السنة المقبلة أو في الدورة المقبلة سنكون جاهزين باش نعطيو واحد المرجعية قانونية لهذا القطاع لأنه يعيش نوع من الفوضى والخلط في مجموعة من الاختصاصات ومجموعة من الحرف، شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد كاتب الدولة المحترم،

الكلمة الآن للسيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

لم تقل لنا شكون اللي عندو الصلاحية، راه هذا الشي راه كان من قبل، ولكن أشكون اللي عندو الصلاحية دابا يعطي هذه البطاقة، كتعطيها الغرفة، بالنسبة لنا احنا هي اللي عندها الصلاحية، لان هي اللي كتعرف الصانع فاين، ماشي المندوبية، المندوبية ماكتعرف شاى الصانع و المندوبية لها اختصاصها فى هذاالمجال، ولكن الغرفة

هي اللي عندها خصها الاختصاص ديالها يكون عندها منين كنفتشو ماكنجبرو والو، منين كيمشي الانسان كيعطيه الصانع السهادة، كيمكن يرفضها له في بعض الإدارات، ويقول له لا احنا ماشي معترفين بها عندكم شي سند على هذه الشهادة؟ منين كتعطيها له المندوبية، المندوبية ماعندها علاقة بالصانع لأنها ماكتعرف شاي مهنية، باش تعرف واش صانع أم لا؟ لأن الغرفة هي التي تبحث، الاعضاء هم الذين يبحثون على المهنة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

السيد كاتب الدولة لكم الكلمة.

السيد كاتب الدولة :

هذه وثيقة ليست لها مرجعية قانونية، ليس لها سند قانون، وبالتالي إذا بغينا نتعامل معها كسند قانوني، تيخصنا نلقى لها اعتباراتها الاساسية، خصها تتم مع الفاعلين، كانت تلعب دور أساسي لما كانت اساسية في الحصول على القروض، كان دور أساسي في الحصول علي جوازات السفر، كانت مثابة وثيقة إدارية، أصبحت الاشياء متجاوزة الآن، الآن في إطار البرنامج الذي نحضره وفي إطار تصورنا للشراكة مع الغرف، بغينا نبنيها على واحد... نحدد تحديد وتعريف المهن والحرف، راه إشكال مطروح كبير، وسيبقى مستمر إذا لم يتم الحسم بشكل عميق في هذه الأشياء هذه، والحسم سيتم عن طريق حوار وإشراك الجميع.

أما الآن من له الصلاحية، أعتبر أن هذه الأشياء في الوزارة أصبحت متجاوزة، الآن الى حدود هذه 5 أشهر جايا، تيخصنا نشتغل جميعا باش نلقى حلول للاشكال القائم، هو أن دور الغرف أساسي، نعيد فيه النظر، وتكون طرف أساسي وتكون طرف حقيقي داخل هذا القطاع، ننظم الحرف، وتنظيم الحرف هو الذي سيعطينا واحد القطاع فيه جسم سليم، الآن جسم الصناعة التقليدية ماشي سليم. وانعكاساته كثيرة، ما بغيت شاي نتذاكر عليها حددنا هذا الميثاق الذي سنشتغل فيه في 14 نقطة كاين مشكل الجودة مطروح، حاليا مؤخرا كان «لو سالون» ديال الزربية، في ألمانيا، اجتمعنا مع الفاعلين الأساسيين طرحنا سؤال لماذا فقدنا جزء كبير من سوق الألماني، الجواب كان ماشي في السوق الألماني في غياب الجودة، في وجود الغش هذه الأشياء ما يمكن شاي تناقش بالقوانين أو بشكل فوقي، تناقش بنقاش مع الفاعلين، هذا هو تصورنا، هذه هي سياستنا سنمشي فيها الى حدود، يعتبر الجميع الحكومة ومسؤولون فاعلون بأنهم طرف أساسي، ما يمكن شاي ننظم القطاع في غياب الصناع، ما يمكن شاي ننظم القطاع في غياب المنتخبين، وما يمكن شاي ننظم القطاع في غياب واحد حوار وطني، احنا غاديين ليه بشكل تدريجي، وأعتقد بأنه بداية السنة التشريعية المقبلة ستكون حاسمة، باش نلقى هذه المرجعية التواصلية والقانونية للطقاع... لتنظيم القطاع وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد كاتب الدولة.

حضرات السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين،

بهذا نكون قد أنهينا جدول أعمال اليوم،

ونعلن عن اختتام هذه الجلسة، وشكرا.

رفعت الجلسة